KINGDOM OF BAHRAIN
Government of Bahrain

مملكة البحرين
حكومة مملكة البحرين

الخطة الوطنية لحقوق الإنسان

2026 - 2022

الخطة الوطنية لحقوق الإنسان

2026 - 2022

المحتويات

كلمة افتتاحية 5

مدخل 6

ملخص تنفيذي للخطة الوطنية لحقوق الإنسان 7

أولا: مقدمة 9

ثانياً: منهجية إعداد الخطة الوطنية لحقوق الإنسان 18

تمهيد 18

المبادئ الرئيسية للخطة الوطنية لحقوق الإنسان 19

المشاورات الرئيسية لاستطلاع أولويات الخطة 22

ثالثاً: محاور الخطة الوطنية لحقوق الإنسان 25

المحور الأول: الحقوق المدنية والسياسية 27

الهدف الأول: الحرية الدينية والمعتقد والتعايش السلمي 27

الهدف الثاني: تعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير 28

الهدف الثالث: تدعيم وتعزيز الديمقراطية في مملكة البحرين بما يتوافق مع الصكوك الحقوقية وأفضل الممارسات الدولية 29

الهدف الرابع: تطوير أدوار آليات الحماية الوطنية والعدالة الإصلاحية 30

الهدف الخامس: دعم قدرات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان 31

الهدف السادس: دعم قدرات مؤسسات المجتمع المدني 32

المحور الثاني: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. 35

الهدف الأول: مكافحة الاتجار بالأشخاص 35

الهدف الثاني: الحقوق الرقمية والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي. 36

الهدف الثالث: تعزيز وحماية الحق في العمل. 38

الهدف الرابع: تعزيز الحق في التعليم. 38

الهدف الخامس: تعزيز الحق في الصحة. 40

الهدف السادس: الحق في السكن الملائم. 41

المحور الثالث: حقوق الفئات الأولى بالرعاية. 43

الهدف الأول: تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (ذوي العزيمة). 43

الهدف الثاني: تعزيز وحماية حقوق كبار السن (كبار المواطنين). 44

الهدف الثالث: تعزيز وحماية حقوق الطفل. 45

المحور الرابع: حقوق التضامن. 47

الهدف الأول: تعزيز الحق في بيئة صحية في إطار تعزيز جهود التنمية المستدامة. 47

الهدف الثاني: تعزيز السلام والأمن العالمي. 48

رابعاً: آليات التنفيذ والمتابعة والرصد والتقييم. 50

خامساً: البرنامج التنفيذي للخطة 50

سادساً: الخاتمة 51

سابعاً: جدول البرنامج التنفيذي الخاص بالخطة الوطنية لحقوق الإنسان (2022-2026) 52

المحور الأول: الحقوق المدنية والسياسية. **52**
الهدف الأول: الحرية الدينية والمعتقد والتعايش السلمي. 52
الهدف الثاني: تعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير. 55
الهدف الثالث: تدعيم وتعزيز الديمقراطية في مملكة البحرين بما يتوافق مع الصكوك الحقوقية وأفضل الممارسات الدولية. 58
الهدف الرابع: تطوير أدوار آليات الحماية الوطنية والعدالة الإصلاحية. 61
الهدف الخامس: دعم قدرات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. 65
الهدف السادس: دعم مؤسسات المجتمع المدني. 67

المحور الثاني: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. **71**
الهدف الأول: مكافحة الاتجار بالأشخاص. 71
الهدف الثاني: الحقوق الرقمية والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي. 74
الهدف الثالث: تعزيز وحماية الحق في العمل. 80
الهدف الرابع: تعزيز الحق في التعليم. 82
الهدف الخامس: تعزيز الحق في الصحة. 86
الهدف السادس: الحق في السكن الملائم. 89

المحور الثالث: حقوق الفئات الأولى بالرعاية. **91**
الهدف الأول: تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (ذوي العزيمة). 91
الهدف الثاني: تعزيز وحماية حقوق كبار السن (كبار المواطنين). 94
الهدف الثالث: تعزيز وحماية حقوق الطفل. 97

المحور الرابع: حقوق التضامن. **100**
الهدف الأول: تعزيز الحق في بيئة صحية في إطار تعزيز جهود التنمية المستدامة. 100
الهدف الثاني: تعزيز السلام والأمن العالمي. 102

كلمة افتتاحية

إن رؤى وتوجيهات حضـرة صـاحب الجلالة الملك حمد بن عيسـى آل خليفة ملك البلاد المعظم، حفظه الله ورعاه هي الأسـاس لكافة المنجزات المتحققة في مملكة البحرين لأكثر من عقدين. وتمضـي مملكة البحرين نحو تحقيق أهدافها المنشـودة وفق التوجيهات الملكية السـامية التي هي منطلق لمختلف مسـارات العمل الوطني، التي تضع المواطن في مقدمة الأولويات وغاية التنمية .

إن قيماً مثل التسامح والاستدامة والتنافسية والعدالة من بين الركائز الرئيسية للنهج الذي يضمن بأن يكون المواطن محور العملية التنموية ويكفل حماية حقوق الجميع بشكل فعال بكل شفافية وعدالة ومسؤولية.

وقد شـهدت مملكة البحرين تطورات رائدة خلال السـنوات الأخيرة ومنها: الانتخابات البرلمانية التي عززت من المشـاركة الشـعبية في صـنع القرار، علاوة على الدور الذي تقوم به الأجهزة المسـتقلة في المملكة، وما شـهده سـوق العمل من تطوير، وقانون العقوبات والتدابير البديلة، وغيرها الكثير من مظاهر التقدم والتطور والبناء على ما تحقق عبر مختلف الحقب التاريخية لوطننا العزيز.

ونخطو اليوم خطوة متقدمة من خلال الإعلان عن الخطة الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة، وبدورنا نقدر عالياً التزام ومشاركة العديد من الأطراف في إعداد هذه الخطة، التي ترسـم مساراً مفصلاً لمزيد من التقدم في حماية حقوق الإنسـان وتعزيزها على مدى السـنوات الخمس المقبلة، من خلال سـياسـات وبرامج ومؤشرات أداء تفصيلية ودراسة المخرجات، وإجراءات التقييم، والتطوير والتحديث.

إننا حريصـون، في الفترة المقبلة، على تنفيذ هذه السـياسـات والبرامج من قبل الحكومة، كجزء من التزامنا الأوسع بتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المواطنين والمقيمين في مملكة البحرين.

لذلك، تأتي هذه الخطة الوطنية لحقوق الإنسـان، ونحن نتطلع إلى ترسـيخ الجهود المشـتركة للجهات الحكومية ومختلف القطاعات، بما يحقق رؤى وتوجيهات صـاحب الجلالة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، لتحقيق تقدم واسـع ومسـتدام للوطن والمواطن، حمايةً للحقوق والحريات كما رسـخها الدسـتور ورسـمها الميثاق وتماشياً مع أعلى معايير الممارسات في جميع المجالات المتعلقة بحقوق الإنسان.

والله ولي التوفيق،

سلمان بن حمد آل خليفة

ولي العهد رئيس مجلس الوزراء

مملكة البحرين

مدخل

ارتكز النهج الإصلاحي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، حفظه الله ورعاه، على احترام حقوق الإنسان، وتعزيز المسيرة الديمقراطية، ومواصلة جهود التنمية الشاملة للدولة وللإنسان البحريني في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد دشن صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم عهده الميمون بإقرار ميثاق العمل الوطني في استفتاء شعبي قارب الإجماع، ومثل خارطة طريق للإصلاحات في كل المجالات على قاعدة تعزيز واحترام حقوق الإنسان.

فكان ميثاق العمل الوطني والدستور المعدل في 2002م وما تضمناه من التأكيد على تعزيز منظومة الحقوق والحريات، وتكريس لاستقلالية السلطات وتنظيم التعاون فيما بينها، وسيادة القانون لتتم كفالة الحقوق والحريات بدون تمييز. ثم كانت المحكمة الدستورية عام 2002م لبنة أساسية للتأكد من مطابقة القوانين للدستور.

وكان حوار التوافق الوطني في عام 2011م برعاية جلالة ملك البلاد المعظم بمشاركة واسعة أفضت إلى بلورة مجموعة من المرئيات المتوافق عليها، أمر حضرة صاحب الجلالة بتنفيذها وتحويلها إلى سياسات وقرارات حكومية.

كما تم تضمين المرئيات المتوافق عليها في مجموعة من التعديلات الدستورية المتتالية من أعوام 2012م و2017م و2018م، وأبرزها تأكيد ضمانات المحاكمة العادلة وتعزيز السلطات الرقابية لمجلس النواب.

كما عملت مملكة البحرين على ترجمة المبادئ الدستورية في سلسلة من الإصلاحات التشريعية لتعزيز مبدأ سيادة القانون وحماية الحقوق والحريات. وتم إنشاء المؤسَّسة الوطنية لحقوق الإنسان وعدداً من المؤسسات والآليات المتخصصة ووضع الاستراتيجيات والخطط القطاعية الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وتصدر اليوم هذه الخطة الوطنية لحقوق الإنسان (2022-2026)، تأكيداً لمسيرة التنمية الشاملة والمستمرة التي يجسدها مشروع الإصلاح والتحديث الوطني، المنطلق من هوية مملكة البحرين، والمرتكز على أن الإنسان البحريني هو الهدف لهذه المسيرة، القائمة على احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان واستمرارية الجهد الإصلاحي الدؤوب بما يتوافق مع كرامة الإنسان وعزة الوطن.

ملخص تنفيذي للخطة الوطنية لحقوق الإنسان

1. انطلاقاً من إنجازات مملكة البحرين في مجال حقوق الإنسان، وإيماناً بأهمية استمرار تعزيز البنية الأساسية لحقوق الإنسان في المملكة، وبالإضافة إلى الخطط الوطنية لعدد من الجهات الرسمية في بعض قطاعات حقوق الإنسان، تم بقرار من مجلس الوزراء الموقر إنشاء اللجنة التنسيقية العليا لحقوق الإنسان، برئاسة وزارة الخارجية وأوكل إلى اللجنة مهمة إعداد خطة وطنية لحقوق الإنسان على مستوى الحكومة وعرضها على مجلس الوزراء.

2. حرصت اللجنة التنسيقية العليا لحقوق الإنسان على إعداد هذه الخطة بما يتماشى مع مبدأ الشراكة بين جميع أصحاب المصلحة من مختلف الجهات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني في المملكة، كإطار عمل مرحلي لتحقيق الأهداف المرجوة للمملكة في مجال حقوق الإنسان، وبما يتماشى مع التزامات المملكة الوطنية والدولية وأفضل الممارسات المتعلقة بإعداد الخطط الوطنية لحقوق الإنسان.

3. في إطار ما سبق نظمت وزارة الخارجية بين عامي 2020-2021، حزمة من المشاورات الواسعة شارك فيها ممثلو السلطات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، والآليات الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان والمجتمع المدني ووسائل الإعلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنسق المقيم للأمم المتحدة في مملكة البحرين، ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات، ومراكز الأبحاث، كما شارك فيها بعض البعثات الدبلوماسية المعتمدة في مملكة البحرين للاستفادة من أفضل الممارسات.

4. علاوة على ذلك، وأثناء عملية صياغة الخطة، فقد قامت وزارة الخارجية ومكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة بالتوقيع في 8 أغسطس 2021م، على إعلان النوايا الخاص بتقديم المشورة الفنية لإعداد وصياغة وتطوير الخطة الوطنية لحقوق الإنسان لمملكة البحرين للأعوام 2022-2026، كما تم استشارة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وجمعية الحقوقيين البحرينية، وفاعلين آخرين في المجتمع المدني. وكذلك تمت استشارة بعض الخبراء الوطنيين والأمميين في مجال حقوق الإنسان.

5. تشمل الخطة أربعة محاور، تتناول: الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحقوق الفئات الأولى بالرعاية، وحقوق التضامن. وفي إطار هذه المحاور تشتمل الخطة على 17 هدفاً رئيسياً، يندرج ضمنها 34 هدفاً فرعياً و102 مشروعاً، لتحقيق الأهداف المنشودة لا سيما في مجالات التشريع، والتطوير المؤسسي، وبناء القدرات، وتكثيف الوعي بالخطة، والمشاركة في تحقيق أهدافها.

6. تتكون مراحل عمل الخطة الوطنية لحقوق الإنسان مما يلي:

أ. مرحلة الإعداد.

ب. مرحلة الاعتماد.

ج. مرحلة التنفيذ.

د. مرحلة المتابعة والرصد والتقييم.

7. يتم تدشين الخطة والإعلان عنها وما تتضمنه من أهداف ومشاريع في مختلف وسائل الإعلام ونشرها على موقع وزارة الخارجية باللغتين العربية والإنجليزية، وإرسالها إلى الجهات المعنية بما في ذلك مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة في مملكة البحرين، ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في جنيف.

8. يلي الإعلان عن الخطة، تشكيل فريق معني بمتابعة تنفيذ الخطة الوطنية لحقوق الإنسان تحت إشراف اللجنة التنسيقية العليا لحقوق الإنسان برئاسة وزارة الخارجية، ويكون الفريق مسؤولاً عن متابعة تنفيذ كل الأنشطة التي تتضمنها الخطة، وذلك خلال فترة تنفيذ الخطة (2022- 2026).

9. تم وضع جدول زمني لتنفيذ المشاريع الواردة في الخطة لأجل تحقيق الأهداف المنشودة خلال الخمس سنوات (2022-2026)، مع القيام بمتابعة مستمرة وتقييم سنوي لكل ما تم تحقيقه بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية وأصحاب المصلحة، ومن ثم البدء في إعداد مشروع خطة وطنية لحقوق الإنسان للسنوات الخمس التالية، مع الأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من تطبيق الخطة الوطنية الحالية.

أولاً: مقدمة

> **سيظل انتهاج الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان جناحين تطير بهما البحرين إلى آفاق المستقبل**
>
> جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة
> ملك البلاد المعظم

في مملكة البحرين، رؤية واضحة، وعزيمة صادقة، يعكسها النهج الإصلاحي الشامل، لتعزيز حقوق الإنسان والنهوض بها في بلد عُرف منذ القدم، بحضارته وتعايشه وانفتاحه على الآخر وتسامحه، ولقد جاء هذا النهج منسجماً مع ثقافة مملكة البحرين قيادة وحكومة وشعباً، وقد أثبتت إنجازات مملكة البحرين منذ انطلاقة هذا النهج، بأن المملكة قد نفذت الأهداف وقطفت الثمار في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

ولا أدل على أن المملكة تسير وفق نهج تنموي صحيح وخطى ثابتة من مسيرتها الإصلاحية، بما في ذلك ما استحدثته في بنيتها القانونية والحقوقية سعياً لتعزيز وحماية حقوق الإنسان فيها، فالمتتبع لهذه المسيرة المباركة يجد بجلاء الأثر البالغ الذي أحدثته هذه الإصلاحات على تعزيز وترسيخ وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

إن انتهاج الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان هما ركيزتان رئيسيتان في النهج الإصلاحي الذي أطلقه حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، بعد أن تولى مقاليد الحكم في البلاد عام 1999م. ولقد شكل هذا النهج الاصلاحي أساساً راسخاً لمسيرة تنموية شاملة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، أسهمت وتسهم في حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وبناء مجتمع يسوده الأمن والاستقرار، وتحقيق العدل الذي يدعم تطور المسيرة الديمقراطية ونجاح جهود التنمية الشاملة وكذلك دعم الجهود الرامية إلى دعم السلام في المنطقة والعالم، وحفظ السلم والأمن الدوليين وإنماء العلاقات الدولية بين الأمم وتحقيق التعاون الدولي، استهداءً بميثاق الأمم المتحدة والمواثيق الدولية والإقليمية ذات الصلة، ذلك أن مملكة البحرين تؤمن بأنه حيث تحترم حقوق الإنسان يعم السلام والأمان، وتستدام التنمية ويتحقق الازدهار، والمستقبل الأفضل لجميع الشعوب.

وفي هذا الإطار تتواصل الجهود في مملكة البحرين على الصعيد الدستوري والتشريعي والممارسات. ومن ذلك إقرار ميثاق العمل الوطني في العام 2001م، والذي صوت عليه شعب البحرين في استفتاء شعبي

بنسبة 98.4%، وشكل لمملكة البحرين رؤية مستقبلية مبكرة، ودليلاً للعمل الوطني، وخارطة طريق تواكب العصر والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية.

كما عزز الدستور المعدل في 2002م، احترام الحقوق والحريات، واستقلالية السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية مع التعاون فيما بينها، ونص على أن نظام الحكم في مملكة البحرين ديمقراطي، يكفل فيه القانون الحقوق والحريات بدون تمييز. كما صدر الأمر الملكي السامي بإنشاء المحكمة الدستورية عام 2002م.

وفي العام 2011 انطلق حوار التوافق الوطني، الذي شمل عدداً من القضايا السياسية والحقوقية والاجتماعية وكذلك الاقتصادية، وفي كل محور طرحت العشرات من القضايا عبر المرئيات التي قدمت بشأنها، معظمها تم التوافق عليها من قبل المشاركين. وبعد انتهاء حوار التوافق الوطني رفعت جميع المرئيات المتوافق عليها إلى عاهل البلاد حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، حفظه الله، باعتباره راعي الحوار نفسه، حيث وجه جلالته إلى تشكيل لجنة مختصة للإشراف على تنفيذ المرئيات المتوافق عليها.

وتم تحويل هذه المرئيات إلى مقترحات لسياسات أو قرارات حكومية وتشريعات، كما تم اقتراح مجموعة من التعديلات الدستورية التي تبنتها السلطة التشريعية وعملت على إقرارها ومن ثم متابعة تنفيذها، وبناء عليها تم تعديل الدستور في العام 2012. ومن جملة تلك التعديلات أن للملك أن يحل مجلس النواب بمرسوم تبين فيه أسباب الحل، وذلك بعد أخذ رأي رئيسي مجلسي الشورى والنواب ورئيس المحكمة الدستورية، ولا يجوز حل المجلس لذات الأسباب مرة أخرى، ويتولى رئيس مجلس النواب رئاسة اجتماع المجلس الوطني، وعند غيابه يتولى ذلك رئيس مجلس الشورى، ثم النائب الأول لرئيس مجلس النواب، ثم النائب الأول لرئيس مجلس الشورى. وحرصاً على القضاء على الإرهاب وتجفيف منابعه، وتلبية لمطالب شعبية لفرض الأمن، تم في العام 2017م إجراء تعديل دستوري يعبر عن التقاء الإرادة بين القيادة والحكومة والشعب ممثلة في السلطة التشريعية، مؤكداً الضمانات لتحقيق محاكمة عادلة للمتهمين أمام القضاء البحريني، وما تكفله هذه الضمانات لتحقيق العدالة من ضمان لحقوق المتهمين ووصولاً لتحقيق العدالة الناجزة. وفي العام 2018م، تم إجراء تعديل دستوري جديد يهدف لزيادة السلطات الرقابية لمجلس النواب، وإعطاء أعضاء مجلس الشورى الحق في توجيه أسئلة مكتوبة للوزراء.

وعلى صعيد القوانين عملت مملكة البحرين على إجراء سلسة إصلاحات قانونية واسعة، تكفل تعزيز مبدأ سيادة القانون وبما يعزز الحقوق والحريات، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- المرسوم بقانون رقم (44) لسنة 2012م، بتعديل بعض أحكام قانون السلطة القضائية بما يكفل لها الاستقلال المالي والإداري التام.
- قانون العمل في القطاع الأهلي رقم (36) لسنة 2012م وتعديلاته، والذي يتناول عدداً من القضايا منها عقد العمل، وحماية الأجور، ومكافأة نهاية الخدمة، والحق في الإجازة السنوية، والإعفاء من رسوم التقاضي، وإجراءات تسوية منازعات العمل الفردية والجماعية؛ ويشمل خدم المنازل في عدد من أحكامه.
- قانون رقم (37) لسنة 2012م بإصدار قانون الطفل، المعدل بالمرسوم بقانون رقم (23) لسنة 2021م.
- المرسوم بقانون رقم (23) لسنة 2013م، بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (17) لسنة 1976م بشأن الأحداث.
- قانون رقم (17) لسنة 2015م، بشأن الحماية من العنف الأسري.
- قانون رقم (52) لسنة 2015م، والمتضمن تعديل تعريف التعذيب الوارد في نصي المادتين 208 و232 من قانون العقوبات.
- قانون رقم (13) لسنة 2016م، بتعديل بعض أحكام القانون رقم (26) لسنة 2005م، بشأن الجمعيات السياسية.
- القانون رقم (18) لسنة 2017 بشأن العقوبات والتدابير البديلة.
- قانون رقم (19) لسنة 2017، بإصدار قانون الأسرة.
- قانون رقم (23) لسنة 2018م، بإصدار قانون الضمان الصحي.
- مرسوم بقانون رقم (44) لسنة 2018م، بإصدار قانون الجرائم الدولية، المعني بمعاقبة مرتكبي جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم دولية أخرى.
- قانون رقم (4) لسنة 2021م، بإصدار قانون العدالة الإصلاحية للأطفال وحمايتهم من سوء المعاملة.

وقد عملت مملكة البحرين على تضمين قوانينها الوطنية أعلى المعايير الدولية، فقد انضمت إلى 7 اتفاقيات من الاتفاقيات الأساسية لحقوق الإنسان، وهي كالتالي:

أ. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

ب. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ج. الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

د. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

هـ. اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

و. اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة.

ز. اتفاقية حقوق الطفل.

ح. بالإضافة إلى اتفاقيات منظمة العمل الدولية، والتي صادقت المملكة على عشر اتفاقيات، بينها خمس من الاتفاقيات الأساسية الثمانية في المنظمة.

كما تقدمت المملكة بمبادرة من جلالة الملك المعظم بالدعوة لإنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان، وانطلاقاً من هذه الدعوة تبنت جامعة الدول العربية هذه المبادرة وصدر قرار مجلس الجامعة على مستوى القمة رقم (ق.ق:593 د. ع (25) - 2014/3/26). وتلا ذلك صدور قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم (ق.ق: 7790-د. ع (142) -ج3-2014/9/7، بالموافقة على النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان. هذا وقد وقعت مملكة البحرين على النظام في 2018م. كما سبق لها وأن صادقت في 2006م على الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وانضمت إلى إعلان حقوق الإنسان لمجلس التعاون لدول الخليج العربية 2015، وإعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام لسنة 1990.

وتعمل المملكة بشكل دائم على الوفاء بالتزاماتها إزاء اللجان التعاهدية، المشرفة على متابعة تنفيذ اتفاقيات حقوق الإنسان، كما تعمل المملكة على تعزيز التعاون مع الآليات المنبثقة عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وكذلك تدعيم عرى التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، والاستفادة من أفضل الممارسات والتدريب والمساعدة التقنية التي توفرها المفوضية. هذا وتواصل مملكة البحرين تعاونها مع مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حيث قدمت في سبتمبر 2019م التقرير

الفصـلي الثالث لمتابعة تنفيذ التوصـيات التي قبلتها المملكة أثناء مناقشـة تقريرها الوطني الثالث لآلية الاستعراض الدوري الشامل المقدم في مايو 2017م.

وانعكاساً لجهود مملكة البحرين في المجتمع الدولي، تم انتخابها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للمرة الثالثة (2019-2021) بأغلبية ساحقة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكذلك انتخابها في عضوية لجنة المنظمات غير الحكومية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. هذا وفي إطار دعم شراكاتها مع المجتمع الدولي، وقعت مملكة البحرين في العام 2021م، إطار التعاون الاستراتيجي والتنمية المستدامة (2021-2022) مع وكالات منظومة الأمم المتحدة لدعم التعاون الحالي والمستقبلي اتصالا بأجندة التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها.

وانطلاقاً من النهج الوطني الهادف إلى تعزيز إنشاء آليات مستقلة في مجال حماية واحترام وتعزيز حقوق الإنسان. فقد تم إنشاء عدد من الآليات والأجهزة الفاعلة بهذا الخصوص منها:

1. المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان 2014م، وتتمحور مهام المؤسـسـة الوطنية حول تعزيز وحماية حقوق الإنسـان، والعمل على ترسيخ قيمها ونشـر الوعي بها، وضـمان الإسـهام بممارستها بكل حرية واسـتقلالية، حيث اتخذت المؤسـسـة من مبادئ باريس – المعتمدة من الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار رقم (48/134) لعام 1993م مرجعا أساساً لها.

وأنشـئت المؤسـسـة الوطنية لحقوق الإنسـان بموجب الأمر الملكي رقم (46) لسـنة 2009 المعدل بالأمر الملكي رقم (28) لسنة 2012، وللتأكيد على أهمية دعم عمل المؤسـسة باعتبارها جهة مستقلة في مملكة البحرين فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسـان، تم إصـدار قانون يؤكد على استقلالية المؤسـسـة، ومنحها المزيد من الاختصـاصـات والصـلاحيات على نحو يتوافق مع "مبادئ باريس" المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وعملا بالإجراءات الدسـتورية المتبعة في هذا الشـأن، فقد أصـدر صـاحب الجلالة الملك المعظم في 24 يوليو 2014 القانون رقم (26) لسـنة 2014 بإنشـاء المؤسـسـة الوطنية لحقوق الإنسـان بعد إقراره من السلطة التشريعية، ودخل حيز النفاذ بعد نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 7 أغسطس 2014.

2. الأمانة العامة للتظلمات 2012م، والتي تواصـل جهودها في إطار المهام المنوطة بها ممثلة في تلقي ومراجعة وفحص الشـكاوى المقدمة من أفراد الجمهور بشـأن ادعاءات عن أفعال وسـلوكيات مخالفة للقانون تصدر عن أي من منتسبي وزارة الداخلية.

3. مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين 2013م، والمختصة بمراقبة السجون ومراكز التوقيف ومراكز رعاية الأحداث والمحتجزين وغيرها من الأماكن التي من الممكن أن يتم فيها احتجاز الأشخاص كالمستشفيات والمصحات النفسية، بهدف التحقق من أوضاع احتجاز النزلاء والتعرف على نوع المعاملة التي يتلقونها، لضمان عدم تعرضهم للتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة. وتمارس المفوضية مهامها بحرية وحيادية وشفافية واستقلالية تامة.

4. وحدة التحقيق الخاصة بالنيابة العامة 2012م، مهمتها تحديد المسؤولية الجنائية ضد المسؤولين الحكوميين الذين ارتكبوا أعمالاً مخالفة للقانون تسببت في جرائم قتل أو تعذيب أو إيذاء أو سوء المعاملة، وفي الحالات التي تتوصل فيها الوحدة إلى استنتاج بأن هناك أساساً لنوع آخر من المساءلة، تتم إحالة أوراق القضية إلى الدائرة أو الهيئة الحكومية المختصة لغرض اتخاذ إجراءات تأديبية محتملة، أو أي إجراءات قانونية أخرى في إطار صلاحيات تلك الدائرة أو الهيئة.

5. هذا وقد سبق وأن بادرت وزارة الداخلية بإصدار مدونة السلوك لرجال الشرطة بموجب القرار الوزاري رقم (14) لسنة 2012، وهي مستنبطة من أفضل الممارسات العالمية وقواعد السلوك بشأن المسئولين عن إنفاذ القانون الصادرة عن الأمم المتحدة والمجازة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، من أجل تعزيز مبادئ الشفافية والعدالة والمساواة والمساءلة، ومن أهم الواجبات التي نصت عليها هذه المدونة الحظر المطلق للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة.

وفي إطار الحرص على متابعة تنفيذ الالتزامات ذات الصلة ببعض القطاعات فقد أطلقت المملكة عدداً من الخطط والاستراتيجيات الوطنية الواعدة منها:

1. **الاستراتيجية الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2012-2016)**

والتي تهدف إلى تحسين وتعزيز حماية حقوق هذه الفئة، وتضمنت الاستراتيجية الإرشادات والخطط التنموية للقطاعات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والشركات والمؤسسات الخاصة والمعلمين والمحامين والمجتمع ككل، وتتمحور هذه الإرشادات والخطط حول المهام المطلوبة لضمان الالتزام بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومراقبتها بشكل فعال، وتُلزم الاستراتيجية جميع مكونات المجتمع المدني بتبني كل ما يضمن معاملة الأشخاص ذوي الإعاقة بكرامة واحترام ودمجهم كجزء أساسي في المجتمع. وتعتمد الاستراتيجية نهجًا يقوم على كفالة الدولة لحقوق الإنسان والأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة يرتكز على إزالة الحواجز أمام المساواة والقضاء على جميع أشكال التمييز.

2. **الاستراتيجية الوطنية للطفولة (2013-2017)**

والتي تعتمد على أربعة محاور رئيسة متمثلة في الحق في الصحة والبقاء، الحق في التعليم والنماء وبناء القدرات، الحق في الحماية، إضافة إلى الحق في المشاركة. وقد تم تنفيذ 79% من بنود الاستراتيجية، كما تم تمديد العمل بها بقرار من مجلس الوزراء الموقر إلى خمسة أعوام إضافية من 2018 إلى 2023، لمواصلة تنفيذ الخطط والبرامج التي تضمنتها، وذلك حرصاً من المملكة على ضمان حقوق الطفل وتنفيذ كافة المبادرات والخطط المتعلقة بالاستراتيجية الوطنية.

3. **الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (2013- 2022)**

والتي تضمنت خمسة محاور تهدف إلى ضمان تحقيق الاستقرار الأسري في إطار الترابط العائلي، وتمكين المرأة من متطلبات القدرة على المساهمة التنافسية في مسار التنمية، القائم على مبدأ تكافؤ الفرص، وإدماج احتياجات المرأة في التنمية، بما يحقق لها فرص التميز في الأداء والارتقاء بخياراتها نحو جودة حياتها، والتعلم مدى الحياة، من خلال التكامل مع الشركاء والحلفاء في العمل المؤسسي، وتعكس الاستراتيجية دور المجلس الأعلى للمرأة باعتباره بيت الخبرة الوطني المتخصص في شؤون المرأة.

4. **الاستراتيجية الوطنية لكبار السن**

التي تم وضعها من قبل اللجنة الوطنية للمسنين، واشتملت على ثلاثة محاور رئيسة، التنمية في عالم آخذ في الشيخوخة، الصحة والرفاه مع تقدم العمر، وتهيئة بيئة تمكينية وداعمة لجميع الأعمار.

5. **الاستراتيجية الوطنية للشباب (2015-2030)**

والتي تتكون من ثمانية محاور أساسية تركز على واقع وطموح الشباب في مملكة البحرين، وهدفها تنمية الوعي والاحترام والالتزام الفاعل لدى شباب البحرين بالمبادئ والقيم، وخلق فهم أوسع في المجتمع البحريني لاحتياجات شبابه واهتماماتهم وقضاياهم وآرائهم وأفكارهم وإمكاناتهم وطموحاتهم، بالإضافة إلى التركيز على مساهمات الشباب البحريني ومواطن قوته الفريدة وإبرازها، وتعزيز الأفكار والرؤى الجديدة والخيارات الحديثة المبتكرة للتعامل مع القضايا التي تواجه الشباب في مملكة البحرين.

6. **الخطة الوطنية لتعزيز الانتماء الوطني وترسيخ قيم المواطنة (بحريننا)**

والتي دشنت في 26 مارس 2019، و تُمثل وثيقة استرشادية نابعة من النهج الإصلاحي والفكر الإنساني للقيادة الرشيدة، فيما يختص بترسيخ الهوية الوطنية الخليجية والعربية والإسلامية وقيم الولاء والانتماء والتسامح في مجتمع يسوده الأمن والاستقرار كركيزة للتحديث والتنمية المستدامة. وقد وضعت الخطة

الوطنية في مقدمة أولوياتها تعزيز الهوية البحرينية الجامعة، بقيمها الوطنية المعززة للولاء لجلالة الملك المعظم والانتماء وحب الوطن والفخر بمنجزاته والاعتزاز بتضحيات قواته الأمنية والعسكرية في الدفاع عن سيادته ووحدته وصون أمنه ومكتسباته، وقيمها الاجتماعية في تكريس التسامح والتعايش والطمأنينة والمواطنة الصالحة والتعددية وقبول الآخر والتضامن والمسؤولية الاجتماعية، والقيم السياسية في توطيد الديمقراطية والمشاركة العامة والتوافق الوطني، وقيمها الإنسانية في احترام حقوق الإنسان وحرياته السياسية والمدنية والثقافية على أسس من العدل والمساواة، بالتوافق مع الدستور وميثاق العمل الوطني والاتفاقيات الدولية.

7. استراتيجية الحكومة الإلكترونية 2020

تركز الاستراتيجيات الوطنية لمملكة البحرين على تحسين مستوى المعيشة مقابل خفض التكاليف الحكومية، وتأتي الاستراتيجية المقبلة لبرنامج الحكومة الإلكترونية متماشية مع هذا التوجه، من خلال إحداث التحول الإلكتروني في الخدمات الحكومية عبر توظيف تقنية المعلومات والاتصالات، بما يسهل إدارة المعرفة وإنجاز الأعمال بطريقة احترافية، ميسرة، قليلة التكاليف، وتضمن أمن المعلومات، حيث ستتمحور رؤية ورسالة وأهداف الاستراتيجية المقبلة حول إيجاد بيئة قوية ومرنة وآمنة لتشجيع الابتكار في الخدمات العامة، بما يسهم في نشر المعرفة التي تمكن المسؤولين من اتخاذ القرار، وتطور الخدمات بشكل أكبر لتصبح سهلة الإنجاز وبأقل تكلفة.

وتوضح السياسات والبرامج التي يتم تنفيذها في مملكة البحرين أن نهج احترام حقوق الإنسان والديمقراطية هو مرتكز رئيس لجهود المملكة التي تنطلق من هويتها وتعمل على الارتقاء بالفرد وحرياته الأساسية، وتعزيز قيم المواطنة والانتماء والولاء، وتكريس مفاهيم العمل الديمقراطي، وتكثيف جهود التنمية المستدامة القائمة على أن الإنسان هو عماد التنمية وهدفها ومستقبلها.

ولأن جهود مملكة البحرين تقوم على ركائز أساسية في مجال حماية حقوق الإنسان، ولأن هذه الجهود هي عملية مستمرة والطموح في تطويرها لا حدود له، فقد تم وضع هذه الخطة التي ساهم الشركاء من كل الجهات في الخروج بتوصياتها، لتكون نتاجاً لعصف ذهني متكامل لجميع المعنيين والمهتمين في المملكة، ولتعمل جميع الجهات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني على تحقيق أهدافها يداً بيد، لتبقى مملكة البحرين نموذجاً رائداً في التكامل والتعاضد بين أبناء شعبها ومؤسساتها لتحقيق ما فيه الخير والمصلحة والازدهار للجميع.

ولقد جاءت هذه الخطة الوطنية شاملة لمحاور متعددة، هي على النحو التالي:

الحقوق المدنية والسياسية

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

حقوق الفئات الأولى بالرعاية

حقوق التضامن

وتأتي هذه المحاور استكمالاً للأهداف والمشاريع التي سيتم تنفيذها في هذا المجال، وأخذاً في الاعتبار التقارير التي أعدتها مملكة البحرين فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وكذلك تلك المقدمة إلى اللجان التعاهدية الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان والاستعراض الدوري الشامل وما يرتبط بمتابعة تنفيذ التوصيات ذات الصلة في هذا الشأن. وسوف تُنفذ وتُقيم هذه الخطة خلال الخمس سنوات المقبلة (2022-2026) وتتضمن الخطة برنامجاً تنفيذياً لآليات وأنشطة عديدة في إطار كل محور، ومسارات مستهدفة في مجالات التشريع وبناء القدرات وتطوير آليات ومؤسسات.

وباعتبار الخُطَّة الوطنيَّة قائمة أساسا على الأولويات الوطنيَّة التي أفرزها المسار التَّشاوري لإعدادها بإشراك الأجهزة المعنيّة وأصحاب المصلحة، وتفاديا لأيّة فجوة مع التزامات المملكة في المجالات الّتي لا تُغطّيها الخُطّة، فستعمل اللّجنة التّنسيقيّة العليا لحقوق الإنسان، عند متابعة وتقييم تنفيذ الخطة، على مراعاة توصيات الآليات الوطنية والإقليميّة والدّوليّة لحقوق الإنسان.

ثانياً: منهجية إعداد الخطة الوطنية لحقوق الإنسان

تمهيد

أكدت مملكة البحرين التزامها بترسيخ احترام وحماية حقوق الإنسان، وقد تجلى ذلك في المبادئ التي نص عليها ميثاق العمل الوطني ودستور مملكة البحرين وتشريعات المملكة والتزاماتها الدولية وسياسات وبرامج الحكومة، والحرص على تطوير وتكثيف الجهود الرامية لتشجيع احترام وحماية حقوق الإنسان قانوناً وواقعاً.

وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء في العام 2012، بإنشاء اللجنة التنسيقية العليا لحقوق الإنسان، برئاسة وزير الخارجية، ويشارك في عضويتها جهات عديدة في الدولة، ونص القرار على أن من مهام هذه اللجنة:

أ. إعداد خطة وطنية لحقوق الإنسان على مستوى الحكومة.

ب. وضع آلية تكفل تحقيق أفضل السياسات للتعامل مع المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان.

ج. التنسيق في إعداد التقارير التي تلتزم مملكة البحرين بتقديمها تطبيقاً للاتفاقيات التي انضمت إليها المملكة في مجال حقوق الإنسان.

والجدير بالذكر أن "إعلان وبرنامج عمل فيينا" الصادر عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي نظمته الأمم المتحدة في فيينا (يونيو 1993م) قد أوصى الدول بوضع مثل هذه الخطط، وأن تحدد الخطوات التي يمكن من خلالها تحسين تشجيع احترام وحماية حقوق الإنسان، وأن على كل دولة عند وضعها لخطة العمل الخاصة بها، أن تحدد أولويات الخطة والأدوات الملائمة لتنفيذها. كما أصدرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان دليل خطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان. وانطلاقاً مما سبق، تم إعداد مشروع الخطة الوطنية لحقوق الإنسان كإطار لاستمرار وتطوير التقدم المحرز في تعزيز التمتع بحقوق الإنسان في مملكة البحرين، وتحديد أي تحديات أو أوجه قصور في الجهود المبذولة في مجال حقوق الإنسان، وتخطيط وتنفيذ سياسات وبرامج للوفاء بالالتزامات الوطنية والدولية في هذا المجال.

ولقد حرصت اللجنة عند إعدادها للخطة على الاسترشاد بمبادئ أساسية، وكذلك بآراء الجهات المعنية الرسمية وغير الرسمية في تحديد أولويات الخطة.

المبادئ الرئيسية للخطة الوطنية لحقوق الإنسان

أ. تراعي الخطة عند إعدادها وتطبيقها ومتابعتها وتقييمها، المبادئ الرئيسية التالية:

(1) دستور مملكة البحرين وميثاق العمل الوطني وتشريعات المملكة وسياستها.

(2) الاتساق مع الاستراتيجيات والخطط الوطنية ذات الصلة في المملكة بالتنسيق مع الجهات المعنية.

(3) الاتساق مع رؤية مملكة البحرين 2030م.

(4) الاتساق مع برنامج الحكومة (2019-2022) فيما يتعلق بحقوق الإنسان بالتنسيق مع الجهات المعنية.

(5) الاتساق مع أهداف التنمية المستدامة SDGs 2030 (خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة)، والتقرير الطوعي الأول لمملكة البحرين لأهداف التنمية المستدامة، ودليل إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة.

(6) مشاركة جميع أصحاب المصلحة من مواطنين وجهات حكومية وغير حكومية بما في ذلك السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

(7) الحرص على تحقيق الشفافية.

(8) التنسيق والمتابعة على كافة المستويات وبمراعاة التزامات مملكة البحرين القانونية الوطنية والدولية.

(9) الالتزام بتحقيق الأهداف في إطار زمني (5 سنوات).

(10) التوعية وإشاعة ثقافة حقوق الإنسان.

ب. تلتزم الخطة بمنظور العمل الوطني في مجال حقوق الإنسان والذي يتلخص في الآتي:

(1) حدد ميثاق العمل الوطني الذي أقره شعب مملكة البحرين بأغلبية ساحقة، والذي يعكس المرتكز الرئيسي للنهج الإصلاحي الذي التفت عليه إرادة القيادة والشعب في مملكة البحرين، منظور العمل الوطني في مجال حقوق الإنسان، حيث أكد الميثاق على:

(أ) مبادئ العدل والمساواة بين المواطنين وسيادة القانون.

(ب) النهج الديمقراطي والشراكة السياسية والدستورية بين الشعب ومؤسسات الدولة.

(ج) الفصل بين السلطات الثلاث والتعاون فيما بينها.

(د) تعزيز آليات السلطة القضائية وإنشاء المحكمة الدستورية وتحقيق التنمية المستدامة الشاملة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

(2) نص دستور مملكة البحرين المعدل الصادر في 14 فبراير 2002 وتعديلاته على الآتي:

(أ) احترام الحقوق والحريات في أجزاء عديدة منه لا سيما في الباب الثاني الخاص بالمقومات الأساسية للمجتمع، والباب الثالث الخاص بالحقوق والواجبات العامة.

(ب) النص على الحقوق والحريات والآليات اللازمة لحمايتها، مثل تقرير الحق في التقاضي، والنص على استقلال القضاء، والفصل بين السلطات، وإنشاء المحكمة الدستورية العليا، إلى التأكيد على طبيعة الحكم الديمقراطي في مملكة البحرين.

يؤكد ما سبق أن النص على التزام مملكة البحرين باحترام حقوق الإنسان ينطلق من تراثها وحضارتها وقيمها ومبادئها، إسلاما وعروبة وإنسانية، وإيمانا منها بأن احترام هذه الحقوق هو التزام وطني قبل أن يكون التزاما دوليا، وهو التزام يشكل الأساس الراسخ لاحترام كرامة الفرد وهيبة الوطن وتنمية المجتمع.

وتؤكد مبادرات المملكة وسياستها وبرامجها على الأولوية المعطاة لاحترام حقوق الإنسان ومن ذلك تصديق المملكة أو انضمامها إلى اتفاقيات عديدة في مجال حقوق الإنسان.

وقدمت المملكة تقاريرها للجان التعاهدية المعنية بمتابعة تطبيق بعض اتفاقيات حقوق الإنسان، وتعاونت مع مجلس حقوق الإنسان، خاصة في إطار الاستعراض الدوري الشامل، وقدمت تقارير فصلية طوعية.

كما شهدت الساحة البحرينية جهوداً نشطة في مجال عمل المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان، ومن ذلك:

(أ) إنشاء المجلس الأعلى للمرأة، والذي تترأسه صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة جلالة الملك المعظم، ويعمل هذا المجلس على النهوض بدور المرأة في المجتمع.

(ب) إنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

(ج) إنشاء آليات تدعم سبل الانتصاف، ومنها: الأمانة العامة للتظلمات، ووحدة التحقيق الخاصة بالنيابة العامة، ومفوضية حقوق السجناء والمحتجزين.

(د) اللجان الوطنية مثل: اللجنة الوطنية للطفولة، واللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، واللجنة العليا لرعاية شؤون ذوي الإعاقة.

(هـ) فعاليات المجتمع المدني والإعلام على ضوء ما كفله الدستور من حرية تكوين الجمعيات والنقابات وحرية التعبير.

(و) يشهد برنامج الحكومة للأعوام 2015 -2018، وبرنامج الحكومة للأعوام 2019-2022، إطاري العدل والالتزام بالتخطيط والتنفيذ في مجالات منها تشجيع احترام وحماية حقوق الإنسان، وتشهد بذلك أيضاً رؤية المملكة 2030م، والالتزام بخطة التنمية المستدامة للأمم المتحدة لما بعد 2015 م.

(ز) يعتبر التعريف بحقوق الإنسان وضمانتها من أهم ملامح الجهود الوطنية في مملكة البحرين في مجال حقوق الإنسان. وفي هذا الإطار تعتبر قضايا المواطنة وحقوق الإنسان مثلاً، من أهم القضايا التي تنال اهتمام وزارة التربية والتعليم والجهات المعنية الأخرى خاصة في ضوء المتغيرات السياسية والتوجيهات السامية من لدن جلالة الملك المعظم، والتي تؤكد على التحديث الوطني الشامل لمملكة البحرين لتمكين الجميع من المشاركة الفاعلة والإيجابية في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية كمواطنين بما يضمن لهم حياة كريمة ويحقق لوطنهم التقدم والازدهار.

بالإضافة إلى الأسس والمبادئ الرئيسية السابق الإشارة إليها، تم الحرص على أن تراعي الخطة السياسات والخطط والبرامج والمبادرات ذات الصلة بموضوع حقوق الإنسان، لتكون الخطة نسيجاً متكاملاً ومنسجماً معها. وبالإضافة إلى ما سبق، تم الحرص على أن تكون الخطة متسقة مع التزامات مملكة البحرين على المستوى الدولي، فتم الاسترشاد خلال إعدادها بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، التي صادقت أو انضمت لها مملكة البحرين، بالإضافة إلى مراعاة ما جاء في التوصيات التي صدرت عن اللجان التعاهدية، وتوصيات الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان التي قبلتها المملكة.

وفي هذا الإطار تشير الخطة إلى:

أ. متابعة مواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ب. متابعة تنفيذ توصيات الآليات التعاقدية الدولية والإقليمية.

ج. متابعة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن آلية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان.

د. تدعيم قدرات الجهات المعنية بإنفاذ وسيادة القانون.

هـ. متابعة أنشطة المؤسسات والبرامج الوطنية لحقوق الإنسان.

هذا وتشير الخطة إلى:

الإجراءات والأنشطة المخطط لها في إطار كل محور، مع الأخذ في الاعتبار التحديات، وإمكانية إضافة محاور جديدة إذا تطلب الأمر ذلك.

المشاورات الرئيسية لاستطلاع أولويات الخطة

حرصت اللجنة التنسيقية العليا لحقوق الإنسان على أن يتم إعداد هذه الخطة وفق مبدأ الشراكة، والاستفادة من الآراء الواردة من جميع ذوي المصلحة، فبادرت بتنظيم عدد من المشاورات الواسعة، من خلال عقد ورش عمل عبر الاتصال الإلكتروني المرئي في مجالات حقوق الإنسان تهدف إلى تمكين جميع أصحاب المصلحة من المشاركة الفعلية في إعداد الخطة الوطنية لحقوق الإنسان، كونها تمثل الجميع وتنعكس نتائجها على الجميع. وقد بلغ عدد الورش التي تم عقدها خلال عامي2020م و2021م تسع ورش، شارك فيها 1785 مشاركاً يمثلون مختلف الجهات الرسمية وهي السلطة التشريعية، والمجلس الأعلى للقضاء، والسلك الدبلوماسي الأجنبي للاستفادة من أفضل الممارسات، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنسق المقيم للأمم المتحدة في مملكة البحرين، ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات، ومؤسسات المجتمع المدني والإعلام، ومراكز الأبحاث والآليات الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان. وأسفرت تلك الورش التي اتسمت بالشفافية والحيوية عن 311 توصية.

وقد جاءت ورش العمل التفاعلية التي تم عقدها تحت العناوين التالية:

- دور السلطة التشريعية في حماية وتعزيز حقوق الإنسان وإعداد الخطة الوطنية لحقوق الإنسان.
- دور الإعلام والصحافة في الخطة الوطنية لحقوق الإنسان.
- سيادة القانون وصون الحقوق في إدارة نظام العدالة.
- دور المؤسسات الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني في تعزيز وتطوير حقوق الإنسان.
- الدبلوماسية الحقوقية في تعزيز وتطوير حقوق الإنسان.
- الحقوق العمالية في منظومة حقوق الإنسان.
- دور المؤسسات التعليمية في إعداد وتنفيذ الخطة الوطنية لحقوق الإنسان.
- تعزيز حقوق الفئات الأولى بالرعاية من خلال الخطة الوطنية لحقوق الإنسان (الطفل وذوي الاعاقة وكبار السن).
- حقوق المرأة وتحقيق الاستقرار الأسري والمجتمعي في مملكة البحرين.

كما نظمت وزارة الخارجية حواراً تفاعلياً افتراضياً على مستوى الخبراء بعنوان "إعداد خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان في البحرين: الأهداف والأولويات".

وبناءً على ما سبق ومن خلال الاجتماعات المنفصلة مع ذوي المصلحة لمناقشة ما يتوجب إضافته من أهداف ومشاريع لتغطي الخطة الاحتياجات المرحلية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، تم تشكيل فريق عمل

برئاسة وزارة الخارجية، وقد ضم فريق العمل ممثلين عن اللجنة التنسيقية العليا لحقوق الإنسان، وممثلين عن جهات إنفاذ القانون، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، ومؤسسات المجتمع المدني.

ويأتي اختيار هذه المحاور في الخطة الوطنية كونها تغطي الحقوق المنصوص عليها في النظام القانوني الوطني وتلك التي تضمنتها اتفاقيات حقوق الإنسان التي تلتزم بها مملكة البحرين، بما يضمن تحقيق أعلى درجات رعاية الحقوق والحريات وصولا لتحقيق الكرامة الإنسانية دون تمييز، كما أن هذه المحاور تتفق مع جهود مملكة البحرين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولا شك أن إشارة الخطة إلى "حقوق التضامن" تعني أن مملكة البحرين تولي هذه الحقوق أهمية كبيرة كونها تؤثر في جميع شعوب العالم، كالحق في التنمية، والحق في السلام، والحق في بيئة سليمة، والعيش في أمن وسلام. وقد تم وضع الأولويات الخاصة بالخطة عبر تحديد أهدافها العامة وأهدافها الفرعية في إطار كل محور وكذلك المشاريع التي تنضوي تحت كل منها، حيث شملت هذه المحاور كافة التوصيات التي ارتأى المشاركون في ورش العمل أهمية تنفيذها لتعزيز حقوق الإنسان في مملكة البحرين، بحيث أصبحت الخطة بعد الدراسة والفرز تشتمل على 17 هدفاً رئيسياً، يندرج ضمنها 34 هدفاً فرعياً و102 مشروعاً. ورغبة في كفالة تنفيذ الخطة، تم وضع جدول زمني لتنفيذ المشاريع الواردة فيها لأجل تحقيق الأهداف المنشودة خلال الخمس سنوات القادمة (2022-2026) بعد الإعلان عن الخطة، مع القيام بمتابعة مستمرة وتقييم سنوي لكل ما تم تحقيقه من مشاريع أو أهداف فرعية.

هذا وتوضح الخطة أن أهدافها تتحقق، على وجه الخصوص، من خلال ما تتطلبه من تشريعات، وبناء قدرات، وتطوير مؤسسات، وتكثيف الوعي بالخطة والمشاركة في تحقيق أهدافها خاصة أن الأهداف (الرئيسية والفرعية) والمشاريع التي تندرج في الخطة تتسم بالتالي:

الواقعية

الفاعلية

الاستدامة

ولقد تم عرض مسودة الخطة الأولية على أعضاء اللجنة التنسيقية العليا لحقوق الإنسان لتقوم كل جهة بدراسة إمكانية تنفيذ الأهداف الفرعية والمشاريع المرتبطة بتخصصها، وتقديم الملاحظات والمقترحات، وذلك للتأكد من أن ما تضمنته الخطة قابل للتطبيق فعليا وفق الإمكانيات المتاحة، ولإزالة أية معوقات قد تواجه تنفيذ الخطة.

وسعياً للاستفادة من الخبرات الدولية في مجال أفضل الممارسات الحقوقية، ورغبة في أن تكون الخطة الوطنية متماشية مع المعايير والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، والتي صادقت عليها أو انضمت إليها مملكة البحرين، فقد قامت وزارة الخارجية ومكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة في 8 أغسطس 2021م بالتوقيع على إعلان نوايا خاص بتقديم المشورة الفنية لإعداد وصياغة وتطوير الخطة الوطنية لحقوق الإنسان لمملكة البحرين للأعوام 2022-2026.

وتبرز هذه الأعمال التحضـــيرية الأولية والتشـــاورية جدية مملكة البحرين في إعداد خطة وطنية لحقوق الإنسان، متوافق عليها شاملة وقابلة للتطبيق والقياس والتطوير، وقد روعي أن تمر الخطة بالمراحل التالية:

1. مرحلة الإعداد: في عامي 2020م و2021م والتي شـــملت ورش العمل، اللقاءات، العصـــف الذهني بين جميع ذوي المصلحة.
2. مرحلة تطوير الخطة: الربع الثاني والأخير من العام 2021م، والتي شـــملت تشـــكيل فريق لإعداد مســـودة الخطة ومراجعتها مع كافة الشركاء ووضع الجدول الزمني والإطار القانوني لتنفيذها.
3. مرحلة التنفيذ: العمل على الإعلان عن الخطة في 2022م، والعمل على تنفيذها.
4. مرحلة المتابعة والرصـد: يرفع فريق العمل تقارير سـنوية، للجنة التنسـيقية العليا لحقوق الإنسـان حول ما تم تنفيذه من الخطة، مع مراعاة النهج المرتكز على النتائج والمؤشـــرات الخاصـــة بقياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف الخطة، مع تبيان الملاحظات حول أي تحديات أو تأخير في التنفيذ قد يقع للجهة المعنية، وتشـــمل هذه المرحلة إجراء أية تعديلات في الخطة ســـواء من حيث الإطار الزمني أو الأهداف أو الموارد بحسب المستجدات أثناء التنفيذ.
5. مرحلة التقييم: القيام بتقييم، ســنوي جامع حول مخرجات ما تم تنفيذه من الخطة بالتعاون مع المؤســسـة الوطنية لحقوق الإنسان والجهات المعنية ومؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة.

ثالثاً: محاور الخطة الوطنية لحقوق الإنسان

المحور الأول
الحقوق المدنية والسياسية

- الهدف الأول: الحرية الدينية والمعتقد والتعايش السلمي
- الهدف الثاني: تعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير
- الهدف الثالث: تدعيم وتعزيز الديمقراطية في مملكة البحرين بما يتوافق مع الصكوك الحقوقية وأفضل الممارسات الدولية
- الهدف الرابع: تطوير أدوار آليات الحماية الوطنية والعدالة الإصلاحية
- الهدف الخامس: دعم قدرات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
- الهدف السادس: دعم قدرات مؤسسات المجتمع المدني

المحور الثاني
الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

- الهدف الأول: مكافحة الاتجار بالأشخاص
- الهدف الثاني: الحقوق الرقمية والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي
- الهدف الثالث: تعزيز وحماية الحق في العمل
- الهدف الرابع: تعزيز الحق في التعليم
- الهدف الخامس: تعزيز الحق في الصحة
- الهدف السادس: الحق في السكن الملائم

المحور الثالث
حقوق الفئات الأولى بالرعاية

- الهدف الأول: تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (ذوي العزيمة)
- الهدف الثاني: تعزيز وحماية حقوق كبار السن (كبار المواطنين)
- الهدف الثالث: تعزيز وحماية حقوق الطفل

المحور الرابع
حقوق التضامن

- الهدف الأول: تعزيز الحق في بيئة صحية في إطار تعزيز جهود التنمية المستدامة
- الهدف الثاني: تعزيز السلام والأمن العالمي

المحور الأول:

الحقوق المدنية والسياسية

المحور الأول: الحقوق المدنية والسياسية

يتناول هذا المحور جملة من المشـاريع والإجراءات التنفيذية لتحقيق الأهداف الرئيسـية والفرعية المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية، وذلك على النحو التالي:

الهدف الأول: الحرية الدينية والمعتقد والتعايش السلمي

تعد مملكة البحرين أنموذجاً في التعايش والتآلف بين أتباع مختلف الديانات والمذاهب والثقافات بفضـل أجواء الحرية والانفتاح التي أرستها القيادة الحكيمة ضمن نهجها الإصلاحي الشامل، ومن دلائل ذلك إنشاء مركز الملك حمد العالمي للتعايش السـلمي في العام 2018م، وتدشـين كرسـي الملك حمد للحوار بين الأديان بجامعة سـابينزا الإيطالية، واتخاذ العديد من المبادرات في هذا الشـأن، ومنها إطلاق "إعلان مملكة البحرين" في العام 2018م، الذي يدعو إلى التسـامح الديني والتعايش السـلمي في جميع أنحاء العالم كوثيقة لتعزيز الحرية الدينية والحوار بين الأديان. هذا وتحت رعاية جلالة الملك المعظم تم افتتاح الكاتدرائية الكاثوليكية في ديسـمبر 2021 على أرض هبة من جلالة الملك المعظم وتعتبر من أكبر الكنائس في المنطقة وهي ثاني كاتدرائية في البحرين بعد الأولى التي بنيت قبل حوالي 81 عام.

وفي سـبيل تحقيق هذا الهدف، وأخذاً بعين الاعتبار التوصـيات التي حظيت بدعم المملكة ضـمن آليّة الاسـتعراض الدّوري الشّـامل وتوصـيات الآليّات التّعاقديّة الدوليّة والإقليميّة، يتم تطبيق الأهداف الفرعية التالية:

أ. تعزيز الحرية الدينية

(1) بناء القدرات عبر عقد برامج تدريبية وندوات تثقيفية وحلقات نقاشـية لتعزيز الحرية الدينية بشـقيها وهي حرية المعتقد وحرية ممارسـة الشـعائر الدينية في المجتمع، بما في ذلك أماكن التوقيف، والمشاركة في الجهود الدولية ذات الصلة.

(2) مراجعة القوانين والقرارات واقتراح التعديلات الملائمة لتطويرها، بحيث تكفل بشـكل تام تمتع الجميع بالحرية الدينية.

(3) مواصلة مراعاة حق ممارسة الشعائر الدينية لكافة الديانات المعترف بها في المملكة.

ب. ترسيخ ثقافة التسامح والتعايش السلمي والاستمرار في تعزيز الوئام والوحدة الوطنية.

(1) نشر ثقافة التسامح والتعايش السلمي وقبول الآخر من خلال المراحل الدراسية في المدارس الحكومية والخاصة، مع تكثيف الوعي باحترام حقوق العمالة الوافدة ودورها في خلق التنوع الثقافي الإيجابي في المجتمع البحريني.

(2) إعداد برامج تلفزيونية وأفلام فيديو ونشرها على المنصات الإعلامية الرسمية ومواقع التواصل الاجتماعي، بلغات متعددة، وإقامة المسابقات المجتمعية حول التسامح والتعايش الديني.

(3) المراجعة الدورية لضوابط الخطاب الديني بحيث تكون داعمة لمجتمع واعٍ متسامح، وتقييم مدى الالتزام بتلك الضوابط.

الهدف الثاني: تعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير

تعتبر مملكة البحرين أن حرية الرأي والتعبير من الحريات الأساسية لتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون في المملكة. ونظراً لتفرع الكثير من الحقوق والحريات منها كالحق في التجمع السلمي، والحق في الانتخاب والحرية الصحفية وغيرها من الحريات. فقد نص دستور مملكة البحرين في المادة (23) ب على أن: (حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما، وذلك وفقًا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، مع عدم المساس بأسس العقيدة الإسلامية ووحدة الشعب، وبما لا يثير الفرقة أو الطائفية).

وفي سبيل تعزيز هذا الهدف، وأخذا بعين الاعتبار التوصيات التي حظيت بدعم المملكة ضمن آليّة الاستعراض الدّوري الشّامل وتوصيات الآليّات التّعاقديّة الدوليّة والإقليميّة، يتم تطبيق الأهداف الفرعية التالية:

أ. مواءمة التشريعات والسياسات الوطنية مع المواثيق الدولية ذات العلاقة بحرية الرأي والتعبير.

(1) العمل على إجراء تعديلات على قانون الصحافة والإعلام الإلكتروني بما يتوافق مع المعايير الدولية والاتفاقيات التي صادقت أو انضمت لها مملكة البحرين.

(2) مراجعة المنظومة التشريعية والنظر في إجراء التعديلات اللازمة على التشريعات التي تعزز حرية الرأي والتعبير المسؤولة.

ب. تعزيز قدرات الصحفيين والمؤسسات الإعلامية.

(1) تعزيز قدرات العاملين في مجال الصحافة والإعلام في تغطية المواضيع المتصلة بحقوق الإنسان.

(2) تعزيز قنوات التواصل وتدعيم روابط التعاون بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة.

الهدف الثالث: تدعيم وتعزيز الديمقراطية في مملكة البحرين بما يتوافق مع الصكوك الحقوقية وأفضل الممارسات الدولية

تعتز مملكة البحرين بالنهج الديمقراطي الذي اختطته القيادة الرشيدة وما حققه من إنجازات تراكمية في مجال تعزيز وصون حقوق الإنسان، والتي استندت على نصوص دستور عصري يكفل الحق في تكوين الجمعيات لما لها من دور أساسي في تكثيف الممارسة السياسية وتطوير السياسات العامة تطبيقا للحق في المشاركة في الشأن العام.

وفي سبيل تعزيز هذا الهدف، وأخذا بعين الاعتبار التوصيات التي حظيت بدعم المملكة ضمن آليّة الاستعراض الدّوري الشّامل وتوصيات الآليّات التّعاقديّة الدوليّة والإقليميّة، يتم تطبيق الأهداف الفرعية التالية:

أ. مواءمة التشريعات والسياسات الوطنية مع المواثيق الدولية ذات العلاقة والتي صادقت عليها أو انضمت لها مملكة البحرين بشأن تعزيز وتدعيم الديمقراطية.

(1) مواصلة اتخاذ التدابير لتعزيز وزيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة، ومواءمة برامج هذه الخطة مع الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية، والاستراتيجيات وأطر العمل والبرامج والمبادرات المنبثقة منها.

ب. تعزيز مسيرة العمل الوطني والديمقراطي.

(2) بناء قدرات المترشحين للانتخابات النيابية وخاصة من هم من فئة الشباب.

ج. تعزيز مشـــاركـة المجتمع المـدني في الحيـاة العـامـة وفق الأطر المشروعة وبالوسائل الديمقراطية.

(1) اتّخاذ بعض التّدابير المناسبة لدعم عمل مؤسسات المجتمع المدني.

(2) عقد برامج تدريبية وبناء القدرات لأعضاء مؤسسات المجتمع المدني.

(3) تأهيل وتدريب أعضاء مؤسسات المجتمع المدني المحلية في مجال الرقابة على الانتخابات العامة وفق أعلى المعايير وأفضل التجارب والأساليب.

الهدف الرابع: تطوير أدوار آليات الحماية الوطنية والعدالة الإصلاحية

لم تتوقف مملكة البحرين عند حدود النصوص التشريعية ذات الصلة فقط، والتي تستلهم مضامينها من الصكوك الدولية، وإنما رسخت دلالات هذه النصوص على أرض الواقع من خلال إنشاء آليات وأجهزة حمائية وطنية وسبل انتصاف إدارية وقضائية تسهر على تأمين الحقوق وصون الحريات، ومن أمثلة هذه الآليات والأجهزة الحقوقية: الأمانة العامة للتظلمات، ومفوضية حقوق السجناء والمحتجزين، ووحدة التحقيق الخاصة، والتي تعنى كلها بالرقابة الفاعلة على أجهزة إنفاذ القانون.

ويأتي التزام مملكة البحرين بتطوير أدوار آليات الحماية الوطنية والعدالة الإصلاحية انعكاسا لتوجيه القيادة السياسية في البلاد، ففي شهر فبراير 2021م أشاد صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء في تصريح له ببرنامج العقوبات البديلة مؤكداً على أهمية توسعة البرنامج، مضيفا سموه بأننا في مملكة البحرين نتطلع في الفترة المقبلة إلى تبّني برنامج لمراكز الإصلاح والسجون المفتوحة لحماية النسيج الاجتماعي وفق ضوابط قانونية.

وفي سبيل تعزيز هذا الهدف، وأخذا بعين الاعتبار التوصيات التي حظيت بدعم المملكة ضمن آليّة الاستعراض الدّوري الشّامل وتوصيات الآليّات التّعاقديّة الدوليّة والإقليميّة، يتم تطبيق الأهداف الفرعية التالية:

أ. بناء القدرات الخاصة بإنفاذ وسيادة القانون والعدالة الإصلاحية.

(1) عقد ورش عمل وندوات لتعريف وتدريب العاملين في مجال إنفاذ القانون من الجنسين على المعايير الدولية المتعلقة بحماية الحق في الحياة والسلامة الجسدية والنفسية، والحق في الحرية والأمان الشخصي.

(2) بناء قدرات العاملين في مجال إنفاذ القانون من الجنسين في كيفية التعامل مع المتهمين والمحكوم عليهم.

(3) متابعة تنفيذ أحكام قانون رقم (4) لسنة 2021م بشأن العدالة الإصلاحية للأطفال وحمايتهم من سوء المعاملة.

ب. تعزيز وتفعيل الرقابة والتفتيش والمساءلة والمحاسبة.

(1) تطوير آليات المراقبة الإلكترونية في مراكز الإصلاح والتأهيل ومراكز التوقيف وعمليات الاستدلال، وذلك في إطار قانون حماية البيانات الشخصية.

(2) تنظيم دورات تدريبية لتطوير مهارات الرقابة والتفتيش للعاملين بمراقبة السجون ومراكز التوقيف ومراكز رعاية الأحداث والمحتجزين وغيرها من الأماكن التي من الممكن أن يتم فيها احتجاز الأشخاص.

(3) تنظيم البرامج والدورات التدريبية من قبل إدارة التدقيق والتحريات الداخلية بوزارة الداخلية لصقل القدرات ورفع كفاءة منسوبي أجهزة إنفاذ القانون للقيام بواجبهم الأمني بما يتوافق مع صون وحماية الحقوق والحريات الإنسانية.

ج. تعزيز دور الآليات الوطنية في تعزيز احترام حقوق الإنسان.

(1) تعزيز الآليّات الوطنيّة المعنية من خلال مراجعة القوانين والتشريعات المعنية بإنشاء هذه الآليات واقتراح تطويرها، وتعزيز استقلاليّتها وفاعليتها .

(2) تنمية وتعزيز قدرات العاملين في مجال حقوق الإنسان والجمهور سواء كانوا مواطنين أم مقيمين بالدور المناط بالآليات الوطنية في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

الهدف الخامس: دعم قدرات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

تؤكد مملكة البحرين على أهمية عمل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان كرافد وطني لتعزيز احترام وحماية حقوق الإنسان، وذلك عبر الدور المهم والحيوي الذي تضطلع به المؤسسة في إطارٍ من الاستقلال وتوافر آلية الرصد والمتابعة لكل ما يتعلق بحماية حقوق الإنسان في مملكة البحرين.

وفي سبيل تعزيز هذا الهدف، وأخذا بعين الاعتبار التوصيات التي حظيت بدعم المملكة ضمن آليَّة الاستعراض الدّوري الشّامل وتوصيات الآليّات التّعاقديّة الدوليّة والإقليميّة، يتم تطبيق الهدف الفرعي التالي:

أ. دعم وتعزيز قدرات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مجال التعامل والرصد والتوثيق لأي ادعاءات لانتهاكات حقوق الإنسان، دون المساس أو الإخلال بحيادية عملها واستقلاليتها التامة.

(1) التعاون مع المؤسسة في مجال بناء قدرات العاملين لديها في مجال آليات تلقي الشكاوى والرصد والتوثيق، دون المساس أو الإخلال بحيادية عملها واستقلاليتها التامة.

(2) التعاون مع المؤسسة في مجال بناء قدرات العاملين لديها من خلال عقد البرامج التدريبية والتنفيذية في مجال حقوق الإنسان بما في ذلك التفاعل مع الآليات الدولية والإقليمية ذات الصلة.

الهدف السادس: دعم قدرات مؤسسات المجتمع المدني

تنشط في مملكة البحرين عدد من مؤسسات المجتمع المدني في عدة مجالات بشكل عام، ومنها تلك المتعلقة بحقوق الإنسان، وأخرى جمعيات نوعية تختص بشؤون المرأة والأسرة، وحقوق ذوي الإعاقة، وحقوق العمالة الوافدة والعمل الخيري.

وفي سبيل تعزيز هذا الهدف، وأخذا بعين الاعتبار التوصيات التي حظيت بدعم المملكة ضمن آليّة الاستعراض الدّوري الشّامل وتوصيات الآليّات التّعاقديّة الدوليّة والإقليميّة، يتم تطبيق الأهداف الفرعية التالية:

أ. تنمية قدرات مؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في تعزيز وصون وحماية حقوق الإنسان.

(1) عقد ندوات وبرامج تدريبية لأعضاء مؤسسات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان لتعزيز قدراتهم في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني.

(2) دعم مؤسسات المجتمع المدني لتمكينها من إنشاء مقار لها.

(3) تدريب مؤسسات المجتمع المدني على إنشاء مواقع إلكترونية رسمية لها ومنصات التواصل الاجتماعي.

ب. تنمية المهارات في مجال إعداد التقارير المتعلقة بحقوق الإنسان بما فيها تقارير الظل (التقارير الموازية) المقدمة للجان التعاهدية للأمم المتحدة.

(1) عقد ورش عمل وبرامج تدريبية لتعريف أعضاء مؤسسات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان بعمل اللجان التعاهدية للأمم المتحدة.

(2) عقد ورش عمل وبرامج تدريبية حول كيفية إعداد تقارير الظل وآلية التعامل معها.

(3) زيادة الاهتمام بمؤسسات المجتمع المدني بما فيها تلك المعنية بحقوق العمال.

(4) دعم القطاعات الحكومية المعنية فيما يتعلق بإصدار تقارير متابعة تنفيذ الاتفاقات والمواثيق الدولية.

ج. النظر في تطوير القوانين الخاصة بمؤسسات المجتمع المدني.

(1) مراجعة القوانين والتشريعات ذات الصلة بمؤسسات المجتمع المدني والنظر فيما يحتاج منها إلى التطوير.

(2) تحسين التطبيق في القانون والممارسة لمبادئ حرية تكوين المؤسسات والاتحادات العمالية بما ينسجم مع المعايير الدولية واتفاقيات منظمة العمل الدولية المصادق عليها.

المحور الثاني:

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

المحور الثاني: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الهدف الأول: مكافحة الاتجار بالأشخاص

تؤمن مملكة البحرين بأن قضية الاتجار بالأشخاص تشكل تحدياً يتطلب تكاتف الجهود الوطنية والتنسيق الدولي للإبقاء على مملكة البحرين خالية من هذه الجريمة المنظمة عبر الوطنية بأنواعها وصورها كافة. ونظراً لخطورة هذه الجريمة وارتباطها بجرائم أخرى وتأثيرها على النواحي الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية، عملت إدارة مكافحة الاتجار بالبشر وحماية الآداب العامة بوزارة الداخلية على التصدي لقضايا الاتجار بالبشر من خلال سرعة الاستجابة للبلاغات وإجراء عمليات البحث والتحري في كافة مناطق المملكة لضمان مواجهة أي جريمة اتجار بالبشر، مع توفير الحقوق العامة للضحية وحمايتها من أي استغلال أو اعتداء والالتزام بالإجراءات الأمنية والقانونية. هذا كما صدر قانون لمكافحة الاتجار بالأشخاص في عام 2008م، وإنشاء آلية وطنية بمسمى "اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص"، ومؤخراً، ولتحقيق ردع مبني على فكرة " التخصص"، أنشئت نيابة خاصة بالاتجار بالأشخاص وفق القرار رقم (34) لسنة 2020م، لتكون مملكة البحرين الأولى عربياً التي تتبنى هذا التوجه الحقوقي. وقد استطاعت مملكة البحرين أن تحقق إنجازات واضحة في هذا المجال، حيث حافظت على وجودها في التصنيف الأول في التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية لمدة أربع سنوات على التوالي من العام 2018-2021م. وتنطلق منظومة مكافحة الاتجار بالأشخاص في مملكة البحرين بعناصرها، وما تتطلبه من أدوات معززة لها من عدد من الجوانب تتمثل في جانب الملاحقة القضائية، وجانب الوقاية، وجانب الحماية، والجانب المتعلق ببناء الشراكات محليًا وإقليميًا ودوليًا.

وفي سبيل تعزيز هذا الهدف، وأخذا بعين الاعتبار التوصيات التي حظيت بدعم المملكة ضمن آليّة الاستعراض الدّوري الشّامل وتوصيات الآليّات التّعاقديّة الدوليّة والإقليميّة، يتم تطبيق الأهداف الفرعية التالية:

أ. حماية الفئات الضعيفة في سوق العمل وتوفير الرعاية الملائمة لها.

(1) الترويج لنظام التأمين الاختياري على العمالة المنزلية وزيادة الاستفادة منه.

(2) تكثيف زيارات إدارة التفتيش الوقائي لتوعية وتثقيف العمال الأجانب، والتحقق من عدم وجود مخالفات أو تجاوزات للقانون بحقهم.

(3) تكثيف الجهود بشأن التحقيق في أسوء أشكال الممارسات العمالية على أساس وجود شبهة اتجار بالأشخاص متى ما كانت ممنهجة، مع الإصرار عليها بعد التنبيه.

ب. تعزيز جهود التصدي لجريمة الاتجار بالأشخاص.

(1) تقييم واقع الاتجار بالأشخاص في المملكة ومراجعته.

(2) إعداد وتنفيذ استراتيجية وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

(3) الاستفادة من أفضل الممارسات المتبعة في مكافحة الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك برامج تأهيل الضحايا.

(4) وضع برامج توعوية شاملة تستند إلى القيم الدينية والأخلاقية في مواجهة الاتجار بالأشخاص.

(5) تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني لنشر الوعي ومكافحة الاتجار بالأشخاص بأشكاله المختلفة.

(6) التعاون والشراكة مع البعثات الدبلوماسية في مملكة البحرين وخارجها لرفع الوعي بمكافحة الاتجار بالأشخاص.

الهدف الثاني: الحقوق الرقمية والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.

تحرص مملكة البحرين على توظيف الثورة الصناعية الرابعة وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي في تعزيز ممارسة حقوق الإنسان بمفهومها الواسع والشامل بما في ذلك الحق في الخصوصية، لما قدمته هذه الوسائل التكنولوجية من حلول فعالة لتحديات عديدة تتعلق بشكل مباشر بحقوق الإنسان الأساسية، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أثناء الأزمات والكوارث الطبيعية مثل انتشار جائحة فيروس كورونا كوفيد-19، ولما تمثله هذه الحقوق في المستقبل من أهمية دولية كبيرة لما تعرضه من بدائل لما استقرت عليه البشرية منذ عقود من ممارسات ولما تطرحه من تحديات في مجال حقوق الإنسان.

كما تسعى مملكة البحرين لتحسين السياسات المُتعلّقة بالحقوق الرقمية والحرّيات على الإنترنت، والوصول إلى سياسات تلائم وضع المنطقة وظروفها، وإشراك أصحاب المصلحة من صانعي القرار والمجموعات المُؤثرة والشركات والمستخدمين من أجل تبّني قيم حقوق الإنسان ومبادئها ودعم جهود التعاون والتنظيم المشترك بين المجتمع، على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

وفي سبيل تعزيز هذا الهدف، وأخذا بعين الاعتبار التوصيات التي حظيت بدعم المملكة ضمن آليّة الاستعراض الدّوري الشّامل وتوصيات الآليّات التّعاقديّة الدوليّة والإقليميّة، يتم تطبيق الهدف الفرعي التالي:

أ. تعميق إدخال التقنيات في المنصات التعليمية وقواعد المعلومات كبنية تحتية أساسية.

(1) إنشاء تقنيات للربط بين الجهات المعنية لمتابعة الموضوعات الخاصة بحقوق الإنسان.

(2) إنشاء موقع إلكتروني شامل خاص بحقوق الإنسان.

(3) العمل على تجميع وترجمة التشريعات والقوانين النافذة إلى اللغة الإنجليزية.

ب. تعزيز الحقوق الرقمية بمملكة البحرين.

(1) التأكد من تطبيق السياسات الرقمية الداعمة لعمليات التحول الرقمي من قبل سياسة الحكومة الرقمية كحق، وسياسة الخدمات الرقمية أولاً، وسياسة طلب البيانات مرة واحدة.

(2) تحديث وتطوير منصة البيانات المفتوحة.

(3) تطوير سياسة المشاركة الإلكترونية.

(4) إطلاق النسخة المحدثة للبوابة الوطنية للبيانات المفتوحة www.data.gov.bh

(5) متابعة تنفيذ قانون رقم (54) لسنة 2018 بشأن الخطابات والمعاملات الإلكترونية.

(6) متابعة تنفيذ قانون رقم (30) لسنة 2018 بإصدار قانون حماية البيانات الشخصية.

(7) إدخال مزيد من التحديثات على مشروع المفتاح الإلكتروني.

(8) تطوير مبادرة إنترنت آمن.

https://safesurf.bh/ar/

الهدف الثالث: تعزيز وحماية الحق في العمل.

تعد مملكة البحرين من الدول الرائدة في مجال إصـــلاح ســـوق العمل وحماية حقوق العمال، ومنها على سبيل المثال تنفيذ مشروع تصريح العمل المرن، والذي يعتبر أحد أفضل الممارسات الدولية، بالإضافة إلى منح العامل الوافد حق الانتقال من صاحب العمل إلى آخر دون موافقة صاحب العمل الذي يعمل لديه وفق الضـــوابط العادلة التي حددها القانون بما يزيل كل تصـــور لوجود حالات اســـترقاق أو اســـتعباد أو الأفعال الشبيهة المحرمة دوليا.

وفي ســـبيل تعزيز هذا الهدف، وأخذا بعين الاعتبار التوصـــيات التي حظيت بدعم المملكة ضـــمن آليّة الاســتعراض الدّوري الشّــامل وتوصــيات الآليّات التّعاقديّة الدوليّة والإقليميّة، يتم تطبيق الأهداف الفرعية التالية:

أ. متابعة قوانين العمل من قبل الجهات المعنية والعمل على تطبيقها.

(1) مراجعة القوانين والتشريعات ذات الصلة.

ب. مواصلة الجهود لضمان سلامة العمال الأجانب وأمنهم وكرامتهم، بما فيهم العمالة المنزلية.

(1) مراجعة القوانين والتشريعات ذات الصلة واقتراح التعديلات اللازمة عليها.

الهدف الرابع: تعزيز الحق في التعليم.

قطعت مملكة البحرين شـوطاً كبيراً في توفير التعليم الأسـاسـي للجميع بشـكل مجاني وإلزامي، وتعميم التعليم الثانوي والعالي والتربية الأساسية (محو الأمية)، كحق من حقوق الإنسان، وتوفير أفضل الخدمات التربوية والتعليمية لجميع فئات المجتمع، وذلك إيمانا بأن الحق في التعليم من الحقوق الأسـاسـية، وحرصًا من الحكومة على بذل المزيد من الجهود لبناء مجتمع متعلم والاهتمام بالعنصـر البشـري كثروة أسـاسـية ودائمة، وهو ما كفله الدســتور في المادة الســابعة منه، وقانون التعليم الصــادر في العام 2005م، وبما يتماشى مع متطلبات العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي ســـبيل تعزيز هذا الهدف، وأخذا بعين الاعتبار التوصـــيات التي حظيت بدعم المملكة ضـــمن آليّة الاســتعراض الدّوري الشّــامل وتوصــيات الآليّات التّعاقديّة الدوليّة والإقليميّة، يتم تطبيق الأهداف الفرعية التالية:

أ. ضمان استمرارية الحق في التعليم الأساسي للجميع.

(1) النظر في إمكانية التصديق على اتفاقية منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) المتعلقة بمكافحة التمييز في مجال التعليم، لسنة 1960م.

(2) وضع مشروع وطني مسحي لدراسة نسب الالتحاق بالتعليم الإلزامي والأساسي.

ب. الاستمرار في تطوير المناهج التعليمية لمواكبة معايير حقوق الإنسان والمواطنة.

(1) إطلاق الماجستير في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ضمن برامج كلية الحقوق بجامعة البحرين.

(2) الاستمرار في مراجعة المناهج التعليمية وتطويرها بإدماج حقوق الإنسان في المناهج التعليمية لمختلف المراحل.

ج. التدريب والتعليم في مجال حقوق الإنسان.

(1) تكثيف الدورات التدريبية والندوات لطلبة المدارس والجامعات الحكومية والخاصة لتعريفهم بحقوق الإنسان والاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة وتطبيقاتها.

(2) تفعيل برنامج نموذج الأمم المتحدة للطلبة والطالبات الجامعيين وإتاحة الفرصة لهم لزيارة منظمة الأمم المتحدة والتعرف على أعمالها.

(3) دعم المدارس المعززة للمواطنة وحقوق الإنسان.

الهدف الخامس: تعزيز الحق في الصحة.

لقد بنيت المنظومة الحكومية في مملكة البحرين على رؤية موحدة وهي الرؤية الاقتصـــادية 2030م، والتي ترمي إلى تعزيز وتحقيق مبادئ التنافســـية والعدالة والاســـتدامة. وتعمل وزارة الصـــحة على تطوير سياساتها واستراتيجياتها الصحية بشكل مستمر لتواكب التطورات المستجدة في العالم، بما يرفع من جودة الخدمات الصـــحية والعلاجية، ويوفر التقنيات الحديثة الكفيلة بتحســـين مســـتوى وجودة الخدمات العلاجية للمرضـى. وتعمل الوزارة بشـكل منهجي على تقييم رضـا الجمهور من خلال آليات رصـد مبنية على أسـس علمية.

وفي ســـبيل تعزيز هذا الهدف، وأخذا بعين الاعتبار التوصـــيات التي حظيت بدعم المملكة ضـــمن آليّة الاســتعراض الدّوري الشّـامل وتوصـيات الآليّات التّعاقديّة الدوليّة والإقليميّة، يتم تطبيق الأهداف الفرعية التالية:

أ. تعزيز الوعي بحقوق المريض الصحية.

(1) استبيان وطني حول الخدمات الطبية.

(2) تدريس مادة حقوق الإنســـان، والتي تشـــمل حقوق المريض والعاملين في الحقل الطبي، ومهنة الطب في الكليات الصحية بالمملكة.

(3) التوعية بحقوق المريض في كافة المنشآت الصحية الحكومية والخاصة.

ب. مراجعة التشريعات ذات الصلة.

(1) تسريع إصدار قانون الصحة النفسية.

(2) الانتهاء من مشـــروع الجينوم الوطني الخاص ببناء قاعدة معلومات وطنية عن عينات الجينوم والتي تشمل الأصحاء والمرضى، للمساهمة في وضع خطة وقائية للتصدي للأمراض الوراثية.

(3) تطوير التشريعات الصحية بما يضمن حماية حقوق المرضى ويوفر الحماية للأطباء.

الهدف السادس: الحق في السكن الملائم.

تعمل مملكة البحرين على توفير أفضـــل وأجود الخدمات الإســـكانية الملائمة للمواطنين من ذوي الدخل المحدود لضمان استقرارهم وتحقيق سبل العيش الكريم لهم. كما وتسعى لإيجاد أفضل حياة وبيئة معيشية آمنة ومســـتدامة لمواطنيها، وذلك من خلال توفير خيارات متنوعة تتماشـــى مع قدرات وإمكانيات الأفراد المادية، والتقليل المستمر من شروط استحقاق الخدمة الإسكانية لتتوفر لأكبر شريحة في المجتمع.

وفي ســـبيل تعزيز هذا الهدف، وأخذا بعين الاعتبار التوصـــيات التي حظيت بدعم المملكة ضـــمن آليّة الاســـتعراض الدّوري الشّـــامل وتوصـــيات الآليّات التّعاقديّة الدوليّة والإقليميّة، يتم تطبيق الهدف الفرعي التالي:

أ. تعزيز الإجراءات الخاصـة بالمسـاواة بين الجنسـين في الحصـول على السكن الملائم.

(1) تطوير تشريعات الخدمات الإسكانية بحيث توفر خيارات أوسع للاستفادة الإسكانية.

المحور الثالث:

حقوق الفئات الأولى بالرعاية

المحور الثالث: حقوق الفئات الأولى بالرعاية.

الهدف الأول: تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (ذوي العزيمة).

تولي مملكة البحرين اهتماماً بالغاً لرعاية الأشـخاص ذوي الإعاقة من الجنسـين، والذين اصـطلح المجتمع البحريني على تسميتهم بـ "ذوي العزيمة"، وهي حريصة على أن تتولى جميع المؤسسات الحكومية – كل في اختصاصه- عملية تأهيلهم ورعايتهم وإدماجهم في المجتمع، بالإضافة إلى دور مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، حيث تعمل مختلف هذه الجهات بتآزر من أجل تكامل الأدوار في إطار منظومة شراكة بين جميع الأطراف، لتقديم مختلف أنواع الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة من رعاية اجتماعية وصحية وثقافية وتأهيل وتدريب من أجل إدماجهم في المجتمع وسوق العمل.

وفي سبيل تعزيز هذا الهدف، وأخذا بعين الاعتبار التوصيات التي حظيت بدعم المملكة ضمن آليّة الاستعراض الدّوري الشّامل وتوصيات الآليّات التّعاقديّة الدوليّة والإقليميّة، يتم تطبيق الأهداف الفرعية التالية:

أ. تعزيز السياسات وتطوير الأنظمة واللوائح والقرارات الناظمة لضمان تنفيذ الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (ذوي العزيمة).

(1) تحديث الخطة الوطنية للاستراتيجية الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (ذوي العزيمة) للأعوام 2022-2026.

(2) إعداد التقارير الوطنية والدولية الخاصة بشؤون ذوي الإعاقة (ذوي العزيمة)، ومتابعة تنفيذ توصيات ومقترحات اللجان المختصة في المنظمات الدولية بهذا الشأن.

(3) تطوير آلية الرصد والمتابعة للجهات المعنية بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (ذوي العزيمة).

ب. ضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة (ذوي العزيمة) بحقوقهم الشاملة، وتطوير قدراتهم من أجل إدماجهم في سوق العمل.

(1) استمرار تقديم أوجه الرعاية والتأهيل الأكاديمي والمهني والعلاجي من خلال المراكز التأهيلية المتخصصة.

(2) اســتمرار إدماج فئة الأشــخاص ذوي الإعاقة (ذوي العزيمة) في ســوق العمل وتوفير فرص العمل الملائمة لهم.

(3) تطوير البنية التحتية لتكون أكثر مواءمة مع احتياجات الأشـــــــخاص ذوي الإعاقـــــة (ذوي العزيمة)، لضمان الحق في الوصول.

(4) تطوير مشـاريع وبرامج الشـراكة المجتمعية مع مؤسـسـات المجتمع المدني والقطاع الخاص العاملة في مجال الإعاقة.

الهدف الثاني: تعزيز وحماية حقوق كبار السن (كبار المواطنين).

يحظى كبار السن من الجنسين، والذين اصطلح المجتمع البحريني على تسميتهم بـــــ "كبار المواطنين"، باهتمام كبير من الجهات المســؤولة في المملكة، وذلك بتعزيز إمكانيات العناية الصــحية والاجتماعية لهم، بالإضـافة إلى إنشـاء اللجنة الوطنية للمسـنين، والتي تختص بتنفيذ السـياسـة العامة لرعاية المسـنين في مملكة البحرين، وإعداد وتنفيذ البرامج والمشــاريع الخاصــة برعاية المســنين، والتعاون مع الجهات المعنية لتطوير الخدمات المقدمة للمسنين.

وفي ســبيل تعزيز هذا الهدف، وأخذا بعين الاعتبار التوصــيات التي حظيت بدعم المملكة ضــمن آليّة الاســتعراض الدّوري الشّــامل وتوصــيات الآليّات التّعاقديّة الدوليّة والإقليميّة، يتم تطبيق الهدف الفرعي التالي:

أ. تنفيذ مبادرات ترتقي بالخدمات المقدمة لكبار السن (كبار المواطنين).

(1) تعزيز خدمات الزيارة المنزلية لكبار السن (كبار المواطنين) لتقديم الرعاية الصحية والنفسية لهم.

(2) تطوير دور الرعاية والإيواء لتواكب التطورات التكنولوجية.

(3) مواصــلة تعزيز قدرات اللجنة الوطنية للمســنين للعمل على اســتكمال وضــع اســتراتيجية وطنية للمسنين.

(4) الاستمرار في رفع جودة حياة كبار السن (كبار المواطنين).

(5) التوسع في إنشاء الأندية النهارية لتشمل المحافظات الأربع.

(6) تطوير مكتب خدمات المسنين لرفع جودة حياة المسن.

(7) العمل على دراسة توفير السكن الملائم للمسنين، ومساعدتهم في بناء أو ترميم منازلهم لا سيما الفئات محدودة الدخل.

الهدف الثالث: تعزيز وحماية حقوق الطفل.

إدراكاً من مملكة البحرين بأهمية النهوض بشؤون الطفل والاهتمام باحتياجاته، وحماية حقوقه، والعمل على توفير بيئة آمنة تسمح بالتنمية الكاملة لقدرات الأطفال ومواهبهم من الجنسين، واتخاذ الخطوات المناسبة في مجالي الصحة والتعليم لرعاية الاحتياجات النفسية والاجتماعية والثقافية للأطفال وفقا لاستراتيجيتها الوطنية، استنادا إلى المصالح الفضلى للطفل.

وفي سبيل تعزيز هذا الهدف، وأخذا بعين الاعتبار التوصيات التي حظيت بدعم المملكة ضمن آليّة الاستعراض الدّوري الشّامل وتوصيات الآليّات التّعاقديّة الدوليّة والإقليميّة، يتم تطبيق الأهداف الفرعية التالية:

أ. زيادة المشاريع والمبادرات لتقديم أفضل مستوى من الرعاية للأطفال.

(1) إعداد التقارير الوطنية الخاصة بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بالطفل التي وقعت عليها المملكة.

(2) مواءمة التشريعات والسياسات الوطنية مع المواثيق الدولية ذات العلاقة.

(3) رصد ومتابعة الجهات المعنية بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للطفولة بعد تمديد فترة عمل الخطة من 2018 -2022م.

(4) دراسة التوصيات والمقترحات والأبحاث الصادرة من المنظمات المعنية بحقوق الطفل.

(5) دعم المشاريع المعنية بالطفولة وتنمية القدرات والمهارات لدى الأطفال.

ب. بناء القدرات الخاصة بتنفيذ مواد قانون العدالة الإصلاحية للأطفال وحمايتهم من سوء المعاملة.

(1) تنفيذ ورش ومحاضرات وندوات تعريفية في المدارس والمنظمات الأهلية في المجالات المتعلقة بحماية الحق في الحياة والسلامة الجسدية والنفسية للأطفال.

المحور الرابع:

حقوق التضامن

المحور الرابع: حقوق التضامن.

الهدف الأول: تعزيز الحق في بيئة صحية في إطار تعزيز جهود التنمية المستدامة.

تولي مملكة البحرين اهتماماً خاصاً بالأبعاد البيئية المتعلقة بالتنمية المستدامة، حيث يتجسد ذلك في ما تضمنه دستور مملكة البحرين من نصوص لكفالة حماية أكيدة للبيئة، وتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية والنواحي الاجتماعية والاقتصادية، وفي ما تضمنه ميثاق العمل الوطني من مبادئ، وفي رؤية واستراتيجية البحرين الاقتصادية 2030م، وفي المخطط الهيكلي الاستراتيجي الوطني 2030م .كما قامت المملكة بإنشاء العديد من المؤسسات والأجهزة الحكومية واللجان التي كلفت بوضع البرامج والسياسات والاستراتيجيات الهادفة إلى تحقيق الاستدامة بأبعادها المختلفة، ولا سيما المجلس الأعلى للبيئة وهو الجهة الحكومية الرئيسية المنوطة بالعمل على إدارة متكاملة للنظم البيئية والموارد الطبيعية من أجل تنمية مستدامة.

وإلى جانب مؤسساتها وتشريعاتها الوطنية تحرص مملكة البحرين على تنفيذ التزاماتها الدولية في هذا المجال، حيث وقعت مملكة البحرين اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ والتي صدر لتصديقها المرسوم رقم (7) لسنة 1994م، كما صدر مرسوم رقم (75) لسنة 2016م بالتصديق على اتفاق باريس في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بالإضافة للتوقيع على، والانضمام إلى، عدد من القوانين والبروتكولات الدولية المهمة في هذا المجال. هذا وتتفاعل المملكة مع مخرجات مؤتمر الأطراف السادس والعشرين للتغير المناخي للأمم المتحدة (COP26) عبر مواصلة تطوير نظامها المناخي ليكون قادراً على التصدي لتأثيرات التغيرات المناخية وتأثيرها المباشر على الحق في العيش في بيئة صحية.

وفي سبيل تعزيز هذا الهدف، وأخذا بعين الاعتبار التوصيات التي حظيت بدعم المملكة ضمن آليّة الاستعراض الدّوري الشّامل وتوصيات الآليّات التّعاقديّة الدوليّة والإقليميّة، يتم تطبيق الأهداف الفرعية التالية:

أ. المساهمة في الحد من تأثيرات ظاهرتي تغير المناخ والتلوث البيئي.

(1) العمل على الوصول للحياد الصفري الكربوني بهدف مواجهة التحدي المناخي وحماية البيئة.

(2) دعم المبادرات الدولية في مجال التغير المناخي مثل مبادرة التحالف العالمي للمحيطات.

(3) دعم المبادرات الإقليمية في مجال التغير المناخي مثل مبادرة الإمارات الاستراتيجية لتحقيق الحياد المناخي ومبادرة المملكة العربية السعودية للشرق الأوسط.

(4) التوعية الإعلامية والتعليمية بمخاطر ظاهرة تغير المناخ والتلوث وسبل الحد منها.

ب. الحفاظ على التنوع البيولوجي.

(1) العمل على الخطة الوطنية للتكيف مع تغير المناخ.

(2) مضاعفة الأشجار ومضاعفة أربع مرات أشجار القرم.

الهدف الثاني: تعزيز السلام والأمن العالمي.

قامت مملكة البحرين في شهر سبتمبر 2020م، باتخاذ خطوة هامة في مجال تعزيز السلام والأمن الدولي والإقليمي، وذلك بالتوقيع على اتفاق تأييد السلام مع دولة إسرائيل تحت إطار الاتفاق الإبراهيمي، والتي تعكس رؤية صاحب الجلالة الملك المعظم لتعزيز قيم التسامح والتعايش السلمي التي دأبت مملكة البحرين على انتهاجها والسعي للمحافظة عليها.

كما تولي المملكة أهمية كبرى لجهود القضاء على الإرهاب الدولي والتطرف، سعياً للوصول إلى عالم أفضل تسود فيه قيمة المحافظة على حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بما يحقق السلام الدولي العادل والشامل والمستمر، ويعزز جهود تحقيق التنمية المستدامة، حيث صدر مرسوم رقم (50) لسنة 2020، بإنشاء وتشكيل لجنة محاربة التَّطَرُّف ومكافحة الإرهاب وتمويله وغسْل الأموال برئاسة وزير الداخلية.

وفي سبيل تعزيز هذا الهدف، وأخذا بعين الاعتبار التوصيات التي حظيت بدعم المملكة ضمن آليَّة الاستعراض الدّوري الشّامل وتوصيات الآليّات التّعاقديّة الدوليّة والإقليميّة، يتم تطبيق الهدف الفرعي التالي:

أ. تدعيم السلام الدولي وتعزيز استخدام الوسائل السلمية:

(1) متابعة تنفيذ الاتفاقيات الداعمة للسلام الدولي.

(2) تعزيز دور مملكة البحرين الداعم للسلام في مختلف المحافل الإقليمية والدولية.

(3) تدريب الدبلوماسيين في وزارة الخارجية على الوسائل السلمية لحل المنازعات كالمفاوضات والتحكيم والوساطة والمساعي الحميدة والنوايا الحسنة.

(4) المساهمة في المبادرات الدولية والإقليمية لمكافحة التطرف.

(5) المساهمة في المبادرات الدولية لنشر ثقافة التسامح والتعايش السلمي بين الثقافات والأديان والشعوب.

(6) تعزيز الحق في الأمن وفي مكافحة الإرهاب في إطار احترام حقوق الإنسان.

رابعاً: آليات التنفيذ والمتابعة والرصد والتقييم.

يتم تدشين الخطة، بعد إقرارها من مجلس الوزراء، والإعلان عن بنودها وما تتضمنه من أهداف ومشاريع، بما في ذلك البرنامج التنفيذي الخاص بالخطة الوطنية لحقوق الإنسان (2022-2026) في مختلف وسائل الإعلام ونشرها على موقع وزارة الخارجية باللغتين العربية والإنجليزية، وإرسالها إلى مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة في مملكة البحرين، ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في جنيف.

يلي الإعلان عن الخطة، تشكيل فريق معني بمتابعة تنفيذ الخطة الوطنية لحقوق الإنسان تحت إشراف اللجنة التنسيقية العليا لحقوق الإنسان برئاسة وزارة الخارجية، ويكون الفريق مسؤولا عن متابعة تنفيذ كل مشروع يندرج تحت الأهداف الفرعية والرئيسية للخطة، وذلك خلال فترة تنفيذ الخطة أبريل 2022- ديسمبر 2026م.

يقوم الفريق المعني بمتابعة تنفيذ الخطة بإصدار تقرير سنوي حول ما تم إنجازه من مشاريع، على أن يتم تبيان التحديات والصعوبات التي قد تؤخر تحقيق بعض المشاريع، مع استخدام مؤشرات الأداء لدراسة المشاريع دراسة موسعة مع ذوي المصلحة لعرض ومناقشة التقدم المحرز والنظر في إجراء أية تعديلات ضرورية يتم الاتفاق عليها، ثم يتم بعدها إعداد دراسة شاملة ترصد ما تحقق من أهداف، وأثرها على تعزيز حقوق الإنسان على أرض الواقع، ومن ثم تحديث الخطة الوطنية لحقوق الإنسان وفقاً للمستجدات الحقوقية لضمان استمرارية تطويرها بشكل مستمر.

خامساً: البرنامج التنفيذي للخطة

تم وضع برنامج تنفيذي لضمان تحقيق كافة أهداف هذه الخطة مع بيان المشاريع وتحديد جهات الاختصاص المعنية بالتنفيذ والجهات المساندة لها ذات المصلحة وفق فترات زمنية محددة للتنفيذ الشامل للخطة. ويوضح الملحق المرفق البرنامج التنفيذي الخاص بالخطة الوطنية لحقوق الإنسان (2022 – 2026) ويعتبر جزءًا لا يتجزأ من الخطة.

سادساً: الخاتمة

تؤكد الخطة على وجود الإرادة السياسية للبناء بشكل مستمر على الإنجازات التي تمت وتتم في مجال حقوق الإنسان في مملكة البحرين، والحاجة لمواصلة مثل هذا البناء باعتبار أن تعزيز واحترام حقوق الإنسان وحمايتها هي عملية مستمرة تساهم فيها كافة مؤسسات الدولة والمجتمع المدني.

وتؤكد جهود المملكة لتحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة، بأن التزام مملكة البحرين باحترام حقوق الإنسان ينطلق من تراثها وحضارتها، إسلاماً وعروبة وإنسانية، إيماناً بأن احترام هذه الحقوق هو التزام وطني قبل أن يكون التزام دولي، ويشكل الأساس الراسخ لاحترام كرامة الفرد وهيبة الوطن، والمحافظة على تنمية المجتمع على أساس من سيادة القانون.

سابعاً: جدول البرنامج التنفيذي الخاص بالخطة الوطنية لحقوق الإنسان (2022-2026)

المحور الأول: الحقوق المدنية والسياسية.

الهدف الأول: الحرية الدينية والمعتقد والتعايش السلمي.

أ. تعزيز الحرية الدينية.

ب ترسيخ ثقافة التسامح والتعايش السلمي والاستمرار في تعزيز الوئام والوحدة الوطنية.

الهدف الفرعي أ: تعزيز الحرية الدينية						
المشاريع	الجهة الرئيسية	الشركاء	الفترة الزمنية	فئة المشروع	أهمية المشروع	المؤشرات
بناء القدرات عبر عقد برامج تدريبية وندوات تثقيفية وحلقات نقاشية لتعزيز الحرية الدينية بشقيها وهي حرية المعتقد وحرية ممارسة الشعائر الدينية في المجتمع، بما في ذلك أماكن التوقيف، والمشاركة في الجهود الدولية ذات الصلة.	مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي.	وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف. كلية عبد الله بن خالد للدراسات الإسلامية. كلية الآداب – قسم الدراسات الإسلامية – جامعة البحرين. إدارة الإصلاح والتأهيل – وزارة الداخلية. دور العبادة لغير المسلمين. الآليات الوطنية لحقوق الإنسان. مؤسسات المجتمع المدني المحلية المعنية بحقوق الإنسان.	2022-2026	بناء القدرات	تعزيز ثقافة التعايش السلمي واحترام الأديان.	عدد الفعاليات وعدد المشاركين ونوعية المواد التي يتم تقديمها. عدد الزيارات الدورية لمؤسسات الإصلاح والتأهيل من قبل الآليات الوطنية لحقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني المحلية المعنية بحقوق الإنسان خصوصاً في المناسبات والأعياد الدينية، وما تضمنته تقارير الزيارة.
مراجعة القوانين والقرارات واقتراح التعديلات الملائمة لتطويرها، بحيث تكفل بشكل تام تمتع الجميع بالحرية الدينية.	وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف. مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي. كلية عبد الله بن خالد للدراسات الإسلامية.	هيئة التشريع والرأي القانوني.	2022	تشريع	ترسيخ الحرية الدينية وحمايتها من خلال تطوير النصوص التشريعية، وخاصة بما يمنع من التمييز المبني على أساس ديني.	صدور تشريع أو تعديل على التشريعات والقرارات.
مواصلة مراعاة حق ممارسة الشعائر الدينية لكافة الديانات المعترف بها في المملكة.	وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف.	مركز الملك حمد للتعايش السلمي.	2022-2026	تطوير مؤسسات	الاستمرار على نهج مملكة البحرين الداعم لحرية ممارسة الشعائر الدينية.	الشعائر والمناسبات الدينية المنظمة.

الهدف الفرعي ب: ترسيخ ثقافة التسامح والتعايش السلمي والاستمرار في تعزيز الوئام والوحدة الوطنية						
المشاريع	الجهة الرئيسية	الشركاء	الفترة الزمنية	فئة المشروع	أهمية المشروع	المؤشرات
نشر ثقافة التسامح والتعايش السلمي وقبول الآخر من خلال المراحل الدراسية في المدارس الحكومية والخاصة، مع تكثيف الوعي باحترام حقوق العمالة الوافدة ودورها في خلق التنوع الثقافي الإيجابي في المجتمع البحريني.	وزارة التربية والتعليم.	مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي.	2024-2022	بناء قدرات	تعزيز ثقافة التعايش السلمي في المملكة.	تكثيف الجزء الخاص بالتعايش في مادة المواطنة في المناهج الدراسية مع التركيز على الجوانب العملية والتعلم التعاوني بين الطلاب.
إعداد برامج تلفزيونية وأفلام فيديو ونشرها على المنصات الإعلامية الرسمية ومواقع التواصل الاجتماعي، بلغات متعددة، وإقامة المسابقات المجتمعية حول التسامح والتعايش الديني.	وزارة شؤون الإعلام.	وزارة الداخلية. (الخطة الوطنية بحريننا) مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي. مركز الاتصال الوطني. وزارة الخارجية. مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة. منظمة الهجرة الدولية.	2023-2022	تطوير مؤسسات	تعزيز الوعي المجتمعي حول ثقافة التعايش في المملكة وعدم التمييز.	عدد البرامج التلفزيونية والإذاعية وحملات التواصل الاجتماعي التي يتم إصدارها بلغات متعددة. نوعية ومدى تنوع المواد التي يتم عرضها في وسائل الإعلام، وحملات الاستقصاء حول مدى انتشار الوعي.
المراجعة الدورية لضوابط الخطاب الديني بحيث تكون داعمة لمجتمع واعٍ متسامح، وتقييم مدى الالتزام بتلك الضوابط.	وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف.	وزارة الداخلية. (الخطة الوطنية بحريننا) المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية الخطباء وأئمة المساجد.	2026-2022	تشريع	تعزيز ثقافة التسامح والتعايش السلمي واحترام الآخر.	تحليل ودراسة مضمون الخُطب الدينية ويتم إعدادها بشكل دوري.

الهدف الثاني: تعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير.

أ. مواءمة التشريعات والسياسات الوطنية مع المواثيق الدولية ذات العلاقة بحرية الرأي والتعبير.

ب. تعزيز قدرات الصحفيين والمؤسسات الإعلامية.

مراجعة المنظومة التشريعية والنظر في إجراء التعديلات اللازمة على التشريعات التي تعزز حرية الرأي والتعبير المسؤولة.	وزارة شؤن الإعلام.	هيئة التشريع والرأي القانوني. المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. ممثلو المؤسسات الصحفية. مؤسسات المجتمع المدني.	2022-2024	تشريع	التزام مملكة البحرين بالتوصيات الدولية. تعزيز بيئة الديمقراطية في مملكة البحرين.	عدد الاجتماعات المشكلة للمراجعة. التعديلات التي تجرى على المنظومة التشريعية بما يعزز حرية الرأي والتعبير المسؤولة.

الهدف الفرعي ب: تعزيز قدرات الصحفيين والمؤسسات الإعلامية						
المشاريع	الجهة الرئيسية	الشركاء	الفترة الزمنية	فئة المشروع	أهمية المشروع	المؤشرات
تعزيز قدرات العاملين في مجال الصحافة والإعلام في تغطية المواضيع المتصلة بحقوق الإنسان.	وزارة شؤون الإعلام.	مجلس التعليم العالي. جمعية الصحفيين البحرينية. خبراء من الأمم المتحدة.	2022	بناء قدرات	تعزيز قدرات العاملين في مجال الصحافة والإعلام، دعماً لجهود نشر الوعي بأهمية حماية واحترام حقوق الإنسان.	ورش العمل. المواضيع المتصلة بحقوق الإنسان المنشورة في الصحف. البرامج المقدمة المعنية بحقوق الإنسان.
تعزيز قنوات التواصل وتدعيم روابط التعاون بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة.	وزارة شؤون الإعلام.	مركز الاتصال الوطني. الصحفيين والإعلامين. مؤسسات المجتمع المدني.	2022	بناء قدرات	فتح آفاق أوسع للتواصل بين الجهات الحكومية والمؤسسات الإعلامية.	عقد حلقات نقاشية لبحث المشاغل المتصلة بعمل تلك المؤسسات والخروج بتوصيات لتطوير التواصل.

الهدف الثالث: تدعيم وتعزيز الديمقراطية في مملكة البحرين بما يتوافق مع الصكوك الحقوقية وأفضل الممارسات الدولية

أ. مواءمة التشريعات والسياسات الوطنية مع المواثيق الدولية ذات العلاقة والتي صادقت عليها أو انضمت لها مملكة البحرين.

ب. تعزيز مسيرة العمل الوطني والديمقراطي.

ج. تعزيز مشاركة المجتمع المدني في الحياة العامة وفق الأطر المشروعة وبالوسائل الديمقراطية

الهدف الفرعي أ: مواءمة التشريعات والسياسات الوطنية مع المواثيق الدولية ذات العلاقة والتي صادقت عليها أو انضمت لها مملكة البحرين						
المشاريع	الجهة الرئيسية	الشركاء	الفترة الزمنية	فئة المشروع	أهمية المشروع	المؤشرات
مواصلة اتخاذ التدابير لتعزيز وزيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة، ومواءمة برامج هذه الخطة مع الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية، والاستراتيجيات وأطر العمل والبرامج والمبادرات المنبثقة منها.	المجلس الأعلى للمرأة	وزارة الخارجية. الجهات ذات العلاقة.	2022	تشريع	التكامل والتنسيق بين الخطط والاستراتيجيات الوطنية بحيث يدعم بعضها البعض الآخر.	أن تساهم الاستراتيجيات على تنوعها في دعم جهود النهوض بالشأن الحقوقي.
الهدف الفرعي ب: تعزيز مسيرة العمل الوطني والديمقراطي						
المشاريع	الجهة الرئيسية	الشركاء	الفترة الزمنية	فئة المشروع	أهمية المشروع	المؤشرات
بناء قدرات المترشحين للانتخابات النيابية وخاصة من هم من فئة الشباب.	وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف.	معهد البحرين للتنمية السياسية.	2023-2022	بناء القدرات	تحسين جودة العمل البرلماني بما ينعكس على مخرجات العمل التشريعي.	عدد ورش العمل. نوعية المواد العلمية المقدمة. عدد المشاركين. نتائج الدارسات الاستقصائية حول مدى تأثير الجمعيات السياسية في المجتمع. عدد المترشحين الواصلين لمجلس النواب. عدد المترشحين الواصلين لمجلس النواب من فئة الشباب.
الهدف الفرعي ج: تعزيز مشاركة المجتمع المدني في الحياة العامة وفق الأطر المشروعة وبالوسائل الديمقراطية						
المشاريع	الجهة الرئيسية	الشركاء	الفترة الزمنية	فئة المشروع	أهمية المشروع	المؤشرات
اتّخاذ بعض التّدابير المناسبة لدعم عمل مؤسسات المجتمع المدني.	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.	وزارة الداخلية	2026-2022	تطوير مؤسسات/بناء قدرات.	تعزيز حضور وفاعلية مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات.	الإجراءات المتخذة وتأثيرها في تيسير عمل مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات.

الهدف الفرعي ج: تعزيز مشاركة المجتمع المدني في الحياة العامة وفق الأطر المشروعة وبالوسائل الديمقراطية						
المشاريع	الجهة الرئيسية	الشركاء	الفترة الزمنية	فئة المشروع	أهمية المشروع	المؤشرات
عقد برامج تدريبية وبناء القدرات لأعضاء مؤسسات المجتمع المدني.	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.	خبراء من الأمم المتحدة. وزارة العدل والشؤون الإسلامية.	2022-2026	بناء قدرات	تعزيز وتنمية القدرات	عدد ورش العمل. عدد المشاركين. نوعية المواد الخاصة بالورش. التقييم السنوي من مركز المنظمات الأهلية وفقاً لمعايير دولية.
تأهيل وتدريب أعضاء مؤسسات المجتمع المدني المحلية في مجال الرقابة على الانتخابات العامة وفق أعلى المعايير وأفضل التجارب والأساليب.	وزارة العدل والشئون الإسلامية والاوقاف.	معهد البحرين للتنمية السياسية. مؤسسات المجتمع المدني.	2022-2026	بناء قدرات	تعزيز دور مؤسسات المجتمع في الرقابة على العملية الانتخابية بما يضمن مزيدا من النزاهة.	عدد مؤسسات المجتمع المدني المشاركة في البرنامج التدريبي. عدد مؤسسات المجتمع المدني المشاركة فعليا ً في رقابة الانتخابات عام 2022. مدى الصلاحيات الممنوحة لمؤسسات المجتمع المدني في أثناء ممارسة دورها الرقابي.

الهدف الرابع: تطوير أدوار آليات الحماية الوطنية والعدالة الإصلاحية.

أ. بناء القدرات الخاصة بإنفاذ وسيادة القانون والعدالة الإصلاحية.

ب. تعزيز وتفعيل الرقابة والتفتيش والمساءلة والمحاسبة.

ج. تعزيز دور الآليات الوطنية في تعزيز احترام حقوق الإنسان.

الهدف الفرعي أ: بناء القدرات الخاصة بإنفاذ وسيادة القانون والعدالة الإصلاحية						
المشاريع	الجهة الرئيسية	الشركاء	الفترة الزمنية	فئة المشروع	أهمية المشروع	المؤشرات
عقد ورش عمل وندوات لتعريف وتدريب العاملين في مجال إنفاذ القانون من الجنسين على المعايير الدولية المتعلقة بحماية الحق في الحياة والسلامة الجسدية والنفسية، والحق في الحرية والأمان الشخصي.	وزارة الداخلية. الأكاديمية الملكية للشرطة	وحدة التحقيق الخاصة. وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. مؤسسات المجتمع المدني.	2023-2022	بناء قدرات	تنمية وتعزيز القدرات للعاملين في مجال إنفاذ القانون.	عدد ورش العمل. عدد المشاركين ونوعية المواد. انخفاض عدد المخالفات والشكاوى.
بناء قدرات العاملين في مجال إنفاذ القانون من الجنسين في كيفية التعامل مع المتهمين والمحكوم عليهم.	وزارة الداخلية.	النيابة العامة. مكتب المفتش العام بجهاز المخابرات الوطني. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. الأمانة العامة للتظلمات.	2026-2022	بناء قدرات	تنمية وتعزيز القدرات للعاملين في مجال إنفاذ القانون من الجنسين.	عدد ورش العمل. عدد المشاركين ونوعية المواد. انخفاض عدد المخالفات والشكاوى.
متابعة تنفيذ أحكام قانون رقم (4) لسنة 2021 بشأن العدالة الإصلاحية للأطفال وحمايتهم من سوء المعاملة.	وزارة الداخلية.	نيابة الأسرة والطفل. اللجنة القضائية للطفولة.	2026-2022	تشريع	تعزيز وضع حقوق الإنسان الخاص بالأحداث وتحقيق توصيات دولية في هذا الشأن.	صون وحفظ حقوق الطفل عبر التطبيق الواسع لأحكام هذا القانون. تحليل الإحصائيات الدالة على ضمان حقوق الطفل وشموله بالحماية خلال تطبيق القانون.

الهدف الفرعي ب: تعزيز وتفعيل الرقابة والتفتيش والمساءلة والمحاسبة						
المشاريع	الجهة الرئيسية	الشركاء	الفترة الزمنية	فئة المشروع	أهمية المشروع	المؤشرات
تطوير آليات المراقبة الإلكترونية في مراكز الإصلاح والتأهيل ومراكز التوقيف وعمليات الاستدلال، وذلك في إطار قانون حماية البيانات الشخصية.	وزارة الداخلية.	مراكز الإصلاح والتأهيل. مراكز التوقيف وعمليات الاستدلال.	2026-2022	تطوير مؤسسات	تحقيق رقابة إلكترونية أكثر فاعلية على مراكز الإصلاح والتأهيل ومراكز التوقيف وعمليات الاستدلال.	الزيادة في عدد الكاميرات. تفعيل التسجيلات الصوتية. التدوين في السجلات فيما يخص الحقوق التي يتمتع بها النزلاء سواء في الزيارات والاتصالات الهاتفية والتواصل مع محامي. توفير الرعاية الصحية وتسجيل المتعلقات الشخصية التي يقدمها ذوي النزيل للنزيل.
تنظيم دورات تدريبية لتطوير مهارات الرقابة والتفتيش للعاملين بمراقبة السجون ومراكز التوقيف ومراكز رعاية الأحداث والمحتجزين وغيرها من الأماكن التي من الممكن أن يتم فيها احتجاز الأشخاص.	مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين.	الأمانة العامة للتظلمات. وحدة التحقيق الخاصة.	2023-2022	بناء قدرات	تنمية وتعزيز القدرات.	عدد ورش العمل. عدد المشاركين ونوعية المواد. انخفاض عدد المخالفات والشكاوى.
تنظيم البرامج والدورات التدريبية من قبل إدارة التدقيق والتحريات الداخلية بوزارة الداخلية لصقل القدرات ورفع كفاءة منسوبي أجهزة إنفاذ القانون للقيام بواجبهم الأمني بما يتوافق مع صون وحماية الحقوق والحريات الإنسانية.	إدارة التدقيق والتحريات الداخلية بوزارة الداخلية	-	2026-2022	بناء قدرات	صقل قدرات ورفع كفاءة منسوبي أجهزة إنفاذ القانون.	التطور في آليات تلقي الشكاوى والإجراءات القانونية المتخذة في هذا الشأن.

الهدف الفرعي ج: تعزيز دور الآليات الوطنية في تعزيز احترام حقوق الإنسان						
المشاريع	الجهة الرئيسية	الشركاء	الفترة الزمنية	فئة المشروع	أهمية المشروع	المؤشرات
تعزيز الآليّات الوطنيّة المعنية من خلال مراجعة القوانين والتشريعات المعنية بإنشاء هذه الآليات واقتراح تطويرها، وتعزيز استقلاليّتها وفاعليتها.	هيئة التشريع والرأي القانوني.	جميع آليات الانتصاف الوطنية. مؤسسات المجتمع المدني.	2024	تشريع	التأكيد على فاعلية هذه الآليات.	إصدار تشريع أو تعديل على تشريعات حالية.
تنمية وتعزيز قدرات العاملين في مجال حقوق الإنسان والجمهور سواء كانوا مواطنين أم مقيمين بالدور المناط بالآليات الوطنية في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان.	وزارة الخارجية.	المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. وحدة التحقيق. الأمانة العامة للتظلمات. مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين.	2023-2022	بناء قدرات	تنمية وتعزيز القدرات الخاصة بالعاملين في مجال حقوق الإنسان.	عدد الدورات. عدد المشاركين وردود الأفعال.

الهدف الخامس: دعم قدرات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

أ. دعم وتعزيز قدرات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مجال التعامل والرصد والتوثيق لأي ادعاءات لانتهاكات حقوق الإنسان، دون المساس أو الإخلال بحيادية عملها واستقلاليتها التامة.

الهدف الفرعي أ: دعم وتعزيز قدرات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مجال التعامل والرصد والتوثيق لأي ادعاءات لانتهاكات حقوق الإنسان، دون المساس أو الإخلال بحيادية عملها واستقلاليتها التامة.						
المشاريع	الجهة الرئيسية	الشركاء	الفترة الزمنية	فئة المشروع	أهمية المشروع	المؤشرات
التعاون مع المؤسسة في مجال بناء قدرات العاملين لديها في مجال آليات تلقي الشكاوى والرصد والتوثيق، دون المساس أو الإخلال بحيادية عملها واستقلاليتها التامة.	المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.	خبراء من الأمم المتحدة.	2023-2022	بناء قدرات	تعزيز وبناء قدرات العاملين في المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.	عدد البلاغات التي تم التعامل معها واتخاذ الإجراء المناسب بشأنها.
التعاون مع المؤسسة في مجال بناء قدرات العاملين لديها من خلال عقد البرامج التدريبية والتنفيذية في مجال حقوق الإنسان بما في ذلك التفاعل مع الآليات الدولية والإقليمية ذات الصلة.	المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.	خبراء من عدد من الآليات الدولية والإقليمية.	2022	بناء قدرات	تعزيز وبناء قدرات العاملين في المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.	عدد الورش. نوعية الورش وردود أفعال المشاركين.

الهدف السادس: دعم مؤسسات المجتمع المدني.

أ. تنمية قدرات مؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في تعزيز وصون وحماية حقوق الإنسان.

ب. تنمية المهارات في مجال إعداد التقارير المتعلقة بحقوق الإنسان بما فيها تقارير الظل (التقارير الموازية) المقدمة للجان التعاهدية للأمم المتحدة.

ج. النظر في تطوير القوانين الخاصة بمؤسسات المجتمع المدني.

الهدف الفرعي أ: تنمية قدرات مؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في تعزيز وصون وحماية حقوق الإنسان						
المشاريع	الجهة الرئيسية	الشركاء	الفترة الزمنية	فئة المشروع	أهمية المشروع	المؤشرات
عقد ندوات وبرامج تدريبية لأعضاء مؤسسات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان لتعزيز قدراتهم في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني.	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.	المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. أكاديمية محمد بن مبارك آل خليفة للدراسات الدبلوماسية. مركز العيادة القانونية وحقوق الإنسان بكلية الحقوق – جامعة البحرين. خبراء دوليين من الأمم المتحدة.	2022	بناء قدرات	تعزيز وبناء القدرات	عدد الورش. نوعية الورش وردود أفعال المشاركين.
دعم مؤسسات المجتمع المدني لتمكينها من إنشاء مقار لها	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.	وزارة الخارجية.	2025-2022	تطوير مؤسسات	دعم مؤسسات المجتمع المدني وتطوير أدائها من خلال توفير المقار الملائمة لها.	عدد المقرات التي يتم إنشاؤها كل عام.
تدريب مؤسسات المجتمع المدني على إنشاء مواقع إلكترونية رسمية لها ومنصات التواصل الاجتماعي.	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.	وزارة الخارجية. مؤسسات المجتمع المدني.	2026-2022	بناء قدرات	دعم مؤسسات المجتمع المدني وتطوير أدائها.	عدد الورش. نوعية الورش. ردود أفعال المشاركين. عدد المواقع الإلكترونية التي تم إنشاؤها فعلياً بلغات مختلفة.

الهدف الفرعي ب: تنمية المهارات في مجال إعداد التقارير المتعلقة بحقوق الإنسان بما فيها تقارير الظل (التقارير الموازية) المقدمة للجان التعاهدية للأمم المتحدة						
المشاريع	الجهة الرئيسية	الشركاء	الفترة الزمنية	فئة المشروع	أهمية المشروع	المؤشرات
عقد ورش عمل وبرامج تدريبية لتعريف أعضاء مؤسسات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان بعمل اللجان التعاهدية للأمم المتحدة.	وزارة الخارجية.	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية. الجهات الحكومية والرسمية المعنية بتقديم التقارير الحقوقية الدورية.	2022-2026	بناء قدرات	تعزيز بناء القدرات.	عدد الورش. نوعية الورش وردود أفعال المشاركين.
عقد ورش عمل وبرامج تدريبية حول كيفية إعداد تقارير الظل وآلية التعامل معها.	وزارة الخارجية.	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية. خبراء دوليين. مؤسسات المجتمع المدني.	2022-2026	بناء قدرات	تعزيز بناء القدرات.	عدد الورش. نوعية الورش وردود أفعال المشاركين.
زيادة الاهتمام بمؤسسات المجتمع المدني بما فيها تلك المعنية بحقوق العمال.	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.	وزارة الخارجية.	2022-2023	بناء قدرات	تعزيز حماية واحترام فئة العمال.	عدد الورش.
دعم القطاعات الحكومية المعنية فيما يتعلق بإصدار تقارير متابعة تنفيذ الاتفاقات والمواثيق الدولية.	وزارة الخارجية.	المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. خبراء من الأمم المتحدة.	2022-2023	بناء القدرات	تعزيز التفاعل الإيجابي مع الهيئات التعاهدية.	تعزيز الالتزام بالمواعيد المقررة لتسليم التقارير المقدمة للجان التعاهدية.

الهدف الفرعي ج: النظر في تطوير القوانين الخاصة بمؤسسات المجتمع المدني						
المشاريع	الجهة الرئيسية	الشركاء	الفترة الزمنية	فئة المشروع	أهمية المشروع	المؤشرات
مراجعة القوانين والتشريعات ذات الصلة بمؤسسات المجتمع المدني والنظر فيما يحتاج منها إلى التطوير.	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.	هيئة التشريع والرأي القانوني. وزارة الخارجية. وزارة العدل والشؤون الإسلامية والاوقاف. أصحاب المصلحة.	2024	تشريع	تطوير القوانين والتشريعات الوطنية ذات الصلة.	إصدار التشريع.
تحسين التطبيق في القانون والممارسة لمبادئ حرية تكوين المؤسسات والاتحادات العمالية بما ينسجم مع المعايير الدولية واتفاقيات منظمة العمل الدولية المصادق عليها.	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.	وزارة الخارجية. أصحاب المصلحة.	2025-2022	تشريع	الالتزام بالقوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية.	متابعة مدى الالتزام بتنفيذ القانون والاتفاقيات الدولية.

المحور الثاني: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الهدف الأول: مكافحة الاتجار بالأشخاص.

أ. حماية الفئات الضعيفة في سوق العمل وتوفير الرعاية الملائمة لها.

ب. تعزيز جهود التصدي لجريمة الاتجار بالأشخاص.

الهدف الفرعي أ: حماية الفئات الضعيفة في سوق العمل وتوفير الرعاية الملائمة لها						
المشاريع	الجهة الرئيسية	الشركاء	الفترة الزمنية	فئة المشروع	أهمية المشروع	المؤشرات
الترويج لنظام التأمين الاختياري على العمالة المنزلية وزيادة الاستفادة منه.	هيئة تنظيم سوق العمل	مصرف البحرين المركزي. جمعية التأمين البحرينية. مقدم الخدمة. مركز الاتصال الوطني	2022-2025	تشريع	توفير أكبر قدر من الحماية لصاحب العمل والعامل المنزلي وتعويضهم أو تعويض ورثتهما الشرعيين بعد وقوع الحدث المؤمن عليه.	عدد بوليصات التأمين الصادرة شهريا. عدد المطالبات.
تكثيف زيارات إدارة التفتيش الوقائي لتوعية وتثقيف العمال الأجانب، والتحقق من عدم وجود مخالفات أو تجاوزات للقانون بحقهم.	هيئة تنظيم سوق العمل	وزارة الداخلية وزارة التجارة والصناعة والسياحة النيابة العامة	2022-2025	تشريع	الالتزام بتطبيق القانون وعدم تجاوزه.	عدد الحملات التوعوية شهرياً. عدد قضايا شبهة العمل الجبري المحالة شهرياً.
تكثيف الجهود بشأن التحقيق في أسوء أشكال الممارسات العمالية على أساس وجود شبهة اتجار بالأشخاص متى ما كانت ممنهجة، مع الإصرار عليها بعد التنبيه.	وزارة الداخلية	النيابة العامة. هيئة تنظيم سوق العمل.	2022-2026	تشريع	زيادة الحماية الموفرة لهذه الفئة.	التطبيق الواسع للقوانين المجرمة لهذه الممارسات.
الهدف الفرعي ب: تعزيز جهود التصدي لجريمة الاتجار بالأشخاص						
المشاريع	الجهة الرئيسية	الشركاء	الفترة الزمنية	فئة المشروع	أهمية المشروع	المؤشرات
تقييم واقع الاتجار بالأشخاص في المملكة ومراجعته.	هيئة تنظيم سوق العمل.	النيابة العامة.	2022-2026	تشريع	الوقوف على مقاربة شمولية بشأن واقع ومستقبل مكافحة الاتجار في الأشخاص في مملكة البحرين.	التوصيات والنتائج المتمخضة عن عملية التقييم والتي ستساهم في الاستفادة من فرص التطوير التشريعي والتطبيقي.
إعداد وتنفيذ استراتيجية وطنية	اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص	وزارة الخارجية مركز الاتصال الوطني	2023-2024	تطوير مؤسسات\ بناء قدرات	وضع خارطة عمل وطنية دعماً لجهود التصدي والقضاء على جريمة الاتجار	تدشين الاستراتيجية والبدء في تنفيذها.

لمكافحة الاتجار بالأشخاص.		المنظمات الدولية			بالأشخاص، ومساعدة وحماية الضحايا.	
الاستفادة من أفضل الممارسات المتبعة في مكافحة الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك برامج تأهيل الضحايا.	هيئة تنظيم سوق العمل.	وزارة الخارجية	2026-2022	بناء قدرات	نقل التجربة البحرينية للعالمية والاستفادة من التجارب العالمية الناجحة.	وضع عدد من التجارب العالمية موضع التنفيذ محلياً.
وضع برامج توعوية شاملة تستند إلى القيم الدينية والأخلاقية في مواجهة الاتجار بالأشخاص.	هيئة تنظيم سوق العمل.	وزارة شؤون الإعلام.	2023-2022	تطوير مؤسسات	تعزيز سياسة التصدي لجريمة الاتجار بالأشخاص انطلاقاً من القيم الدينية والأخلاقية.	البرامج التلفزيونية والحملات الإعلامية.

الهدف الفرعي ب: تعزيز جهود التصدي لجريمة الاتجار بالأشخاص

المشاريع	الجهة الرئيسية	الشركاء	الفترة الزمنية	فئة المشروع	أهمية المشروع	المؤشرات
تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني لنشر الوعي ومكافحة الاتجار بالأشخاص بأشكاله المختلفة.	هيئة تنظيم سوق العمل.	مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.	2026-2022	بناء قدرات /تطوير مؤسسات	مساهمة هذا القطاع من المجتمع في التصدي لهذه الجريمة والتوعية بخطورتها.	ورش العمل والبرامج التدريبية الموجهة لهذه الفئة.
التعاون والشراكة مع البعثات الدبلوماسية في مملكة البحرين وخارجها لرفع الوعي بمكافحة الاتجار بالأشخاص.	هيئة تنظيم سوق العمل.	وزارة الخارجية. وزارة الداخلية. اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. سفارات وقنصليات الدول المصدرة للعمالة الوافدة. المنظمات الدولية	2026-2022	بناء قدرات /تطوير مؤسسات	تكامل الجهود لترسيخ الثقافة المجتمعية للتعريف وتعزيز الوعي بالمنظومة الوقائية والحمائية كأداة استباقية تسهم في الحد من ممارسات الاستغلال في بيئة العمل.	رصد حالات استغلال للعمالة الوافدة في سوق العمل، واحتمالية وقوعها عرضة لجريمة الاتجار بالأشخاص.

الهدف الثاني: الحقوق الرقمية والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.

أ. تعميق إدخال التكنولوجيات والتقنيات في المنصات التعليمية وقواعد المعلومات كبنية تحتية أساسية.

ب. تعزيز الحقوق الرقمية بمملكة البحرين.

الهدف الفرعي أ: تعميق إدخال التكنولوجيات والتقنيات في المنصات التعليمية وقواعد المعلومات كبنية تحتية أساسية						
المشاريع	الجهة الرئيسية	الشركاء	الفترة الزمنية	فئة المشروع	أهمية المشروع	المؤشرات
إنشاء تقنيات للربط بين الجهات المعنية لمتابعة الموضوعات الخاصة بحقوق الإنسان.	وزارة الخارجية	وزارة الداخلية. وزارة التربية والتعليم. هيئة تنظيم سوق العمل. المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. الأمانة العامة للتظلمات.	2022	تطوير مؤسسات	العمل على تعزيز فاعلية الجهات المعنية وسرعة التجاوب فيما يتعلق بحالات حقوق الإنسان.	إنشاء التطبيق وتفعيله.
إنشاء موقع إلكتروني شامل خاص بحقوق الإنسان.	وزارة الخارجية	هيئة التشريع والرأي القانوني. الحكومة الإلكترونية. وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف. المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. مؤسسات المجتمع المدني. مكتب العيادة القانونية وحقوق الإنسان بجامعة البحرين. مجلس التعليم العالي.	2023	تطوير مؤسسات	سرعة وسهولة الرجوع إلى التشريعات المذكورة.	تنفيذ قاعدة البيانات باللغتين العربية والإنجليزية.
العمل على تجميع وترجمة التشريعات والقوانين النافذة إلى اللغة الإنجليزية.	هيئة التشريع والرأي القانوني.	مكتب ترجمة قانونية.	2022	تطوير مؤسسات	العمل على توفير قاعدة للتشريعات والقوانين النافذة باللغة الإنجليزية ليسهل الرجوع إليها من قبل الأجانب المقيمين والمختصين والمهتمين بالتشريعات في مملكة البحرين.	نشر التشريعات والقوانين المترجمة في قاعدة البيانات. عدد الزيارات لقاعدة البيانات.

الهدف الفرعي ب: تعزيز الحقوق الرقمية بمملكة البحرين						
المشاريع	الجهة الرئيسية	الشركاء	الفترة الزمنية	فئة المشروع	أهمية المشروع	المؤشرات
التأكد من تطبيق السياسات الرقمية الداعمة لعمليات التحول الرقمي من قبل سياسة الحكومة الرقمية كحق، وسياسة الخدمات الرقمية أولاً، وسياسة طلب البيانات مرة واحدة.	هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية	هيئة التشريع والرأي القانوني وزارة التجارة والصناعة والسياحة وزارة المواصلات والاتصالات مجلس التنمية الاقتصادية هيئة تنظيم الاتصالات مركز الاتصال الوطني	2023	تشريع	دعم الحق في الاستخدام الرقمي من خلال ضمان تحقيق مستويات أعلى من الشفافية والانفتاح والشمولية في العمليات الحكومية وتشجيع نهج الحكومة المتكاملة. تعزيز القدرات المؤسسية لتخطيط المبادرات الحكومية الاستراتيجية وتطبيقها وإدارتها ومراقبتها بشكل أفضل.	زيادة عدد الجهات الملتزمة بتطبيق السياسات.
تحديث وتطوير منصة البيانات المفتوحة.	هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية	هيئة التشريع والرأي القانوني جميع الجهات الحكومية مركز الاتصال الوطني	2023	تشريع	دعم الحق في الحصول على المعلومات من خلال إتاحة البيانات العامة لدعم الابتكار وتحسين الإنتاجية عبر جميع القطاعات الرئيسية كما سيتم إتاحة البيانات بصيغ قابلة للقراءة سواء من قبل الأشخاص أو الأنظمة في مملكة البحرين بما بتوافق مع: ○ قانون رقم (16) لسنة 2014 بشأن حماية معلومات ووثائق الدول ○ قانون رقم (30) لسنة 2018 بشأن حماية البيانات الشخصية	زيادة عدد قواعد البيانات المفتوحة التي تستخدم من قبل الأفراد أو الأعمال.
تطوير سياسة المشاركة الإلكترونية.	هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية	هيئة التشريع والرأي القانوني جميع الجهات الحكومية مركز الاتصال الوطني	2023	تشريع	دعم الحق في الحصول على التواصل الرقمي والحق في حرية التعبير الرقمية من خلال التركيز على التزام حكومة مملكة البحرين على إتاحة سبل المشاركة الرقمية بشكل	وضع آلية متكاملة لتفعيل السياسات وتطبيقها. إطلاق مجموعة من المبادرات التي تسهم في نشر ثقافة المشاركة وتفعيل السياسة (بالتنسيق مع مجموعة من الجهات

الهدف الفرعي ب: تعزيز الحقوق الرقمية بمملكة البحرين						
المشاريع	الجهة الرئيسية	الشركاء	الفترة الزمنية	فئة المشروع	أهمية المشروع	المؤشرات
					إلكتروني وتعزيز قنوات التواصل الاجتماعي. تهدف السياسة بشكل أساسي إلى تشجيع المشاركة الإلكترونية وتحفيز الابتكار والابداع في مجال تطوير الخدمات الإلكترونية من خلال إشراك المستخدمين، مثل (منظومة تواصل للشكاوى ومقترحات الإلكترونية). نشر الوعي والمعرفة حول عملية المشاركة الإلكترونية في مملكة البحرين لضمان قدر أكبر من الشفافية والانفتاح والشمولية في العلميات الحكومية.	الحكومية صاحبة الاختصاص). متابعة تطبيق السياسة من خلال رصد عدد الجهات الملتزمة بتطبيق السياسة.
إطلاق النسخة المحدثة للبوابة الوطنية للبيانات المفتوحة www.data.gov.bh	هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية	جميع الجهات الحكومية	2023-2022	تطوير مؤسسات	تحديث البوابة واستخدام أفضل الممارسات والمعايير الدولية لرفع كفاءة البوابة. سهولة الوصول والحصول على البيانات الحكومية. تطبيق أعلى معايير الأمن والخصوصية.	وضع آلية متكاملة لربط تحديث البيانات الحكومية. رفع عدد التطبيقات الفعلية لاستخدام قوالب البيانات. رفع نسبة استخدام قوالب البيانات. رفع عدد الجهات الحكومية المشاركة في عرض بياناتها عبر البوابة الوطنية للبيانات المفتوحة.
متابعة تنفيذ قانون رقم (54) لسنة 2018 بشأن الخطابات والمعاملات الإلكترونية.	هيئة تنظيم الاتصالات	المركز الوطني للأمن السيبراني. جميع الجهات الحكومية. هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية.	2023	تشريع	دعم الحق في التشفير والأمن الرقمي من خلال تنظم الإطار القانوني للخدمات الإلكترونية والتعاملات الإلكترونية وتفعيل آليات التوقيع الإلكتروني وشهادات التصديق لتمكين العملاء من إجراء	إنشاء منظومة حكومية لإصدار الشهادات المصدقة إلكترونيا.

الهدف الفرعي ب: تعزيز الحقوق الرقمية بمملكة البحرين						
المشاريع	الجهة الرئيسية	الشركاء	الفترة الزمنية	فئة المشروع	أهمية المشروع	المؤشرات
					المعاملات الإلكترونية وتبادل الرسائل الإلكترونية بشكل آمن باستخدام مفاتيح التشفير. تنظيم الإطار القانوني لحفظ المستندات أو السجلات أو المعلومات بشكل آمن عن طريق مفاتيح التشفير وتنظيم الإطار القانوني للتوثيق بالوسائل الإلكترونية.	
متابعة تنفيذ قانون رقم (30) لسنة 2018 بإصدار قانون حماية البيانات الشخصية.	هيئة حماية البيانات الشخصية	جميع الجهات الحكومية	2023	تشريع	دعم الحق في الخصوصية الرقمية من خلال ضمان الحماية القانونية والتقنية للبيانات الشخصية المعالجة إلكترونيا. وضع آليات للتعامل مع الأخطار الناجمة عن استخدام البيانات الشخصية للأفراد ومكافحة انتهاك الخصوصية. خلق بيئة استثمارية آمنة ومستقرة تستقطب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية وتؤسس لمناخ اقتصادي ملائم وعصري.	عدد الجهات الملتزمة بتطبيق القانون والمستوفية لشروطه.
إدخال مزيد من التحديثات على مشروع المفتاح الإلكتروني	هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية	جميع الجهات الحكومية المركز الوطني للأمن السيبراني	2024-2022	تطوير مؤسسات	دعم الحق في الهوية الرقمية من خلال نظام للتعريف الإلكتروني يتم بموجبه إصدار حساب التعريف الإلكتروني للأشخاص الطبيعيين أو الأشخاص الطبيعيين الذين يمثلون جهات اعتبارية خاصة أو عامة أو سائر الجهات العامة الأخرى.	تطوير خدمة التعريف متعدد العوامل لتعزيز الهوية الرقمية.

الهدف الفرعي ب: تعزيز الحقوق الرقمية بمملكة البحرين						
المشاريع	الجهة الرئيسية	الشركاء	الفترة الزمنية	فئة المشروع	أهمية المشروع	المؤشرات
تطوير مبادرة إنترنت آمن https://safesurf.bh/ar	هيئة تنظيم الاتصالات	المؤسسات التعليمية والشبابية شركات الاتصالات	2022-2026	تطوير مؤسسات	دعم الحق في السلامة الرقمية من خلال برنامج لتعزيز المعرفة والثقافة والابتكار في مجال السلامة السيبرانية.	عدد البرامج التوعوية التي تم تقديمها لفئة الأطفال والشباب ضمن هذه المبادرة.

الهدف الثالث: تعزيز وحماية الحق في العمل.

أ. متابعة قوانين العمل من قبل الجهات المعنية والعمل على تطبيقها.

ب. مواصلة الجهود لضمان سلامة العمال الأجانب وأمنهم وكرامتهم، بما فيهم العمالة المنزلية.

الهدف الفرعي أ: متابعة قوانين العمل من قبل الجهات المعنية والعمل على تطبيقها						
المشاريع	الجهة الرئيسية	الشركاء	الفترة الزمنية	فئة المشروع	أهمية المشروع	المؤشرات
مراجعة القوانين والتشريعات ذات الصلة.	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.	هيئة التشريع والرأي القانوني. الاتحادات النقابية.	2023-2022	تشريع	تطوير وتحديث القوانين الوطنية المتعلقة بالعمل.	تشكيل لجنة لمراجعة المشاريع. صدور تعديلات على التشريعات.
الهدف الفرعي ب: مواصلة الجهود لضمان سلامة العمال الأجانب وأمنهم وكرامتهم، بما فيهم العمالة المنزلية						
المشاريع	الجهة الرئيسية	الشركاء	الفترة الزمنية	فئة المشروع	أهمية المشروع	المؤشرات
مراجعة القوانين والتشريعات ذات الصلة واقتراح التعديلات اللازمة عليها.	هيئة تنظيم سوق العمل.	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية. جمعية العمالة الوافدة.	2025	تشريع	تعزيز أوضاع العمالة المنزلية.	عدد القوانين المعدلة.

الهدف الرابع: تعزيز الحق في التعليم.

أ. ضمان استمرارية الحق في التعليم الأساسي للجميع.

ب. الاستمرار في تطوير المناهج التعليمية لمواكبة معايير حقوق الإنسان والمواطنة.

ج. التدريب والتعليم في مجال حقوق الإنسان.

الهدف الفرعي أ: ضمان استمرارية الحق في التعليم الأساسي للجميع						
المشاريع	الجهة الرئيسية	الشركاء	الفترة الزمنية	فئة المشروع	أهمية المشروع	المؤشرات
النظر في إمكانية التصديق على اتفاقية منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) المتعلقة بمكافحة التمييز في مجال التعليم، لسنة 1960م.	وزارة التربية والتعليم. مجلس التعليم العالي.	هيئة التشريع والرأي القانوني.	2023-2022	تشريع	ضمان الفرص المتكافئة عبر تأمين الدولة للتعليم الأساسي الإلزامي والمجاني.	التصديق على الاتفاقية.
وضع مشروع وطني مسحي لدراسة نسب الالتحاق بالتعليم الإلزامي والأساسي.	وزارة التربية والتعليم. مجلس التعليم العالي.	مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.	2024-2022	تطوير مؤسسات	معالجة حالات التسرب من التعليم.	إحصائيات خاصة بالتعليم الإلزامي والأساسي للجميع.

الهدف الفرعي ب: الاستمرار في تطوير المناهج التعليمية لمواكبة معايير حقوق الإنسان والمواطنة						
المشاريع	الجهة الرئيسية	الشركاء	الفترة الزمنية	فئة المشروع	أهمية المشروع	المؤشرات
إطلاق الماجستير في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ضمن برامج كلية الحقوق بجامعة البحرين.	جامعة البحرين.	الأكاديمية الملكية للشرطة. أكاديمية محمد بن مبارك آل خليفة للدراسات الدبلوماسية. مجلس التعليم العالي.	2024	بناء القدرات	خلق بيئة من الأكاديميين المعنيين في مجال حقوق الإنسان.	عدد الملتحقين بالبرنامج.
الاستمرار في مراجعة المناهج التعليمية وتطويرها بإدماج حقوق الإنسان في المناهج التعليمية لمختلف المراحل.	وزارة التربية والتعليم.	أكاديمية محمد بن مبارك آل خليفة للدراسات الدبلوماسية. الأكاديمية الملكية للشرطة. العيادة القانونية بجامعة البحرين.	2024-2023	تطوير مؤسسات	تعزيز التوعية لدى الطلبة فيما يتعلق بحقوق الإنسان.	إنشاء لجنة لمراجعة المناهج التعليمية وتطويرها.

الهدف الفرعي: ج. التدريب والتعليم في مجال حقوق الإنسان						
المشاريع	الجهة الرئيسية	الشركاء	الفترة الزمنية	فئة المشروع	أهمية المشروع	المؤشرات
تكثيف الدورات التدريبية والندوات لطلبة المدارس والجامعات الحكومية والخاصة لتعريفهم بحقوق الإنسان والاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة وتطبيقاتها.	وزارة التربية والتعليم. مجلس التعليم العالي.	وزارة الخارجية. جامعة البحرين. الجامعات الخاصة.	2022-2026	بناء القدرات	تعزيز التوعية في مجال حقوق الإنسان لكافة المراحل الدراسية.	عدد الدورات. وعدد المشاركين فيها وآرائهم حول الدورات.
تفعيل برنامج نموذج الأمم المتحدة للطلبة والطالبات الجامعيين وإتاحة الفرصة لهم لزيارة منظمة الأمم المتحدة والتعرف على أعمالها.	وزارة التربية والتعليم. مجلس التعليم العالي.	مكتب منسق الأمم المتحدة المقيم.	2022	بناء القدرات	توعية الطلبة بأهمية آليات الأمم المتحدة.	زيادة عدد الطلبة المشاركين في البرنامج.
دعم المدارس المعززة للمواطنة وحقوق الإنسان.	وزارة التربية والتعليم		2022	بناء القدرات	تعزيز مفاهيم حقوق الإنسان والمواطنة لدى طلبة المدارس.	زيادة الوعي بالحقوق والواجبات والمواطنة لدى الطلبة.

الهدف الخامس: تعزيز الحق في الصحة.

أ. تعزيز الوعي بحقوق المريض الصحية.

ب. مراجعة التشريعات ذات الصلة .

الهدف الفرعي أ: تعزيز الوعي بحقوق المريض الصحية						
المشاريع	الجهة الرئيسية	الشركاء	الفترة الزمنية	فئة المشروع	أهمية المشروع	المؤشرات
استبيان وطني حول الخدمات الطبية.	وزارة الصحة	مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة. هيئة تنظيم المهن الصحية. المجلس الأعلى للصحة.	2022	تطوير مؤسسات	بناء شراكة مجتمعية بين أصحاب القرار ومختلف شرائح المجتمع.	عدد الشرائح التي غطاها الاستبيان وردود الأفعال الواردة عنه. القرارات الصادرة بناء على نتائج الاستبيان.
تدريس مادة حقوق الإنسان، والتي تشمل حقوق المريض والعاملين في الحقل الطبي، ومهنة الطب في الكليات الصحية بالمملكة.	وزارة الصحة	وزارة التربية والتعليم. جامعة البحرين. المجلس الأعلى للصحة.	2024	تطوير مؤسسات	رفع مستوى وعي العاملين في قطاع الصحة بحقوق المريض ورعايته.	تدريس مادة حقوق الإنسان في كليات العلوم الصحية.
التوعية بحقوق المريض في كافة المنشآت الصحية الحكومية والخاصة.	وزارة الصحة	هيئة تنظيم المهن الصحية. المجلس الأعلى للصحة. وزارة شؤون الإعلام.	2023-2022	تطوير مؤسسات	تعزيز توعية المرضى بحقوقهم.	وضع اللافتات في كافة المنشآت الصحية. نشر المواد التثقيفية في تطبيق (صحتي). عدد المواد التثقيفية المعروضة في تلفزيون البحرين.

الهدف الفرعي ب: مراجعة التشريعات ذات الصلة						
المشاريع	الجهة الرئيسية	الشركاء	الفترة الزمنية	فئة المشروع	أهمية المشروع	المؤشرات
تسريع إصدار قانون الصحة النفسية.	وزارة الصحة	السلطة التشريعية. المجلس الأعلى للصحة.	2023-2022	تشريع	تعزيز حقوق الفئات الأولى بالرعاية والتي تشمل المريض النفسي. ضمان توفير آليات قانونية تضمن توفر الصحة النفسية لأفراد المجتمع بما ينعكس بشكل إيجابي على تحقيق القبول بالآخر والتسامح والوئام المجتمعي وانخفاض معدلات الجريمة.	صدور القانون.
الانتهاء من مشروع الجينوم الوطني الخاص ببناء قاعدة معلومات وطنية عن عينات الجينوم والتي تشمل الأصحاء والمرضى، للمساهمة في وضع خطة وقائية للتصدي للأمراض الوراثية.	وزارة الصحة	-	2024-2022	تطوير مؤسسات	تحسين جودة الخدمات الصحية ويساهم في تحسين فرص الحياة الصحية للأجيال الحالية والقادمة من خلال الوقاية من الأمراض الوراثية والمستعصية وتطوير أدوية فعالة لعلاج تلك الأمراض.	إنشاء قاعدة بيانات متكاملة تسهم في وضع سياسات صحية للحد من انتشار الأمراض الوراثية بين أفراد المجتمع.
تطوير التشريعات الصحية بما يضمن حماية حقوق المرضى ويوفر الحماية للأطباء.	وزارة الصحة	المجلس الأعلى للصحة. هيئة التشريع والرأي القانوني.	2024-2022	تشريع	ضمان حقوق المرضى في الحصول على خدمات متميزة. تقليل الأخطاء الطبية، مع ضمان الحماية القانونية للأطباء.	تعديلات تشريعية على التشريعات النافذة.

الهدف السادس: الحق في السكن الملائم.

أ. تعزيز الإجراءات الخاصة بالمساواة بين الجنسين في الحصول على السكن الملائم.

الهدف الفرعي أ: تعزيز الإجراءات الخاصة بالمساواة بين الجنسين في الحصول على السكن الملائم						
المشاريع	الجهة الرئيسية	الشركاء	الفترة الزمنية	فئة المشروع	أهمية المشروع	المؤشرات
تطوير تشريعات الخدمات الإسكانية بحيث توفر خيارات أوسع للاستفادة الإسكانية.	وزارة الإسكان.	القطاع الخاص.	2022-2026	تشريع	تحقيق المساواة بين جميع المستفيدين من الخدمات الإسكانية من جميع الفئات.	صدور التعديلات التشريعية.

المحور الثالث: حقوق الفئات الأولى بالرعاية.

الهدف الأول: تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (ذوي العزيمة).

أ. تعزيز السياسات والأنظمة واللوائح والقرارات الناظمة لضمان تنفيذ الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

ب. ضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة (ذوي العزيمة) بحقوقهم الشاملة، وتطوير قدراتهم من أجل إدماجهم في سوق العمل.

الهدف الفرعي أ: تعزيز السياسات والأنظمة واللوائح والقرارات الناظمة لضمان تنفيذ الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (ذوي العزيمة)						
المشاريع	الجهة الرئيسية	الشركاء	الفترة الزمنية	فئة المشروع	أهمية المشروع	المؤشرات
تحديث الخطة الوطنية للاستراتيجية الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (ذوي العزيمة) للأعوام 2022-2026.	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية. اللجنة العليا لرعاية شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة.	كافة الجهات الرسمية والأهلية المعنية.	2022-2026	بناء قدرات	تعزيز وضع ذوي الإعاقة ودعمهم بشكل مستدام.	نسبة البرامج والمشاريع المنفذة من الخطة الوطنية سنويًا.
إعداد التقارير الوطنية والدولية الخاصة بشؤون ذوي الإعاقة ومتابعة تنفيذ توصيات ومقترحات اللجان المختصة في المنظمات الدولية بهذا الشأن.	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية. اللجنة العليا لرعاية شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة.	وزارة الخارجية. الجهات المختصة.	2022-2026	تطوير المؤسسات	العمل على إنفاذ التدابير اللازمة لضمان تنفيذ الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.	عدد التقارير المعتمدة والمرفوعة للجهات الدولية والوطنية.
تطوير آلية الرصد والمتابعة للجهات المعنية بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية. اللجنة العليا لرعاية شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة.	الجهات المختصة.	2022-2026	تطوير المؤسسات	تعزيز فعالية الاستراتيجية الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.	عدد الإحصاءات المفصلة التي ستصدر بهذا الشأن.

الهدف الفرعي ب: ضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة (ذوي العزيمة) بحقوقهم الشاملة، وتطوير قدراتهم من أجل إدماجهم في سوق العمل						
المشاريع	الجهة الرئيسية	الشركاء	الفترة الزمنية	فئة المشروع	أهمية المشروع	المؤشرات
استمرار تقديم أوجه الرعاية والتأهيل الأكاديمي والمهني والعلاجي من خلال المراكز التأهيلية المتخصصة.	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.	مؤسسات المجتمع المدني. القطاع الخاص.	2022	بناء قدرات	تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بخدمات الرعاية والتأهيل العلاجي.	عدد المستفيدين من المراكز التأهيلية والرعائية والمهنية والعلاجية الحكومية والمراكز المدعومة.
استمرار إدماج فئة الأشخاص ذوي الإعاقة (ذوي العزيمة) في سوق العمل وتوفير فرص العمل الملائمة لهم.	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.	جهاز الخدمة المدنية. القطاع الخاص. غرفة التجارة والصناعة.	2022	تطوير مؤسسات	زيادة نسبة ذوي الإعاقة في سوق العمل.	عدد الأشخاص الذين تم إدماجهم بشكل فصلي/سنوي.
تطوير البنية التحتية لتكون أكثر مواءمة مع احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة (ذوي العزيمة)، لضمان الحق في الوصول.	وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني.	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية. اللجنة العليا لرعاية شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة.	2022	تطوير مؤسسات	تعزيز وتكثيف الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة.	عدد المرافق الترفيهية للعموم التي تهيئ لتلبي احتياجات ومتطلبات ذوي الإعاقة في مختلف المحافظات بغية إدماجهم في المجتمع.
تطوير مشاريع وبرامج الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص العاملة في مجال الإعاقة.	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.	مؤسسات المجتمع المدني. القطاع الخاص.	2026-2022	تطوير مؤسسات	تعزيز برامج الشراكة والمسؤولية المجتمعية.	عدد مشاريع وبرامج الشراكة المنفذة سنويًا.

الهدف الثاني: تعزيز وحماية حقوق كبار السن (كبار المواطنين).

أ. تنفيذ مبادرات ترتقي بالخدمات المقدمة لكبار السن (كبار المواطنين).

الهدف الفرعي أ: تنفيذ مبادرات ترتقي بالخدمات المقدمة لكبار السن (كبار المواطنين).						
المشاريع	الجهة الرئيسية	الشركاء	الفترة الزمنية	فئة المشروع	أهمية المشروع	المؤشرات
تعزيز خدمات الزيارة المنزلية لكبار السن (كبار المواطنين) لتقديم الرعاية الصحية والنفسية لهم.	وزارة الصحة.	مؤسسات المجتمع المدني.	2024- 2023	تطوير مؤسسات	تقديم الرعاية الصحية والنفسية لكبار السن.	زيادة عدد الزيارات وتغطياتها لجميع المستحقين.
تطوير دور الرعاية والإيواء لتواكب التطورات التكنولوجية.	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.	مؤسسات المجتمع المدني. القطاع الخاص.	2023-2022	تطوير مؤسسات	تطوير دور الرعاية.	عدد الأجهزة التكنولوجية التي يتم إضافتها للدور.
مواصلة تعزيز قدرات اللجنة الوطنية للمسنين للعمل على استكمال وضع استراتيجية وطنية للمسنين.	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.	مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة.	2023-2022	بناء قدرات	التأكد من ملاءمة الاستراتيجية الوطنية لدعم المسنين على أرض الواقع.	مراجعة وتنفيذ الخطة.
الاستمرار في رفع جودة حياة كبار السن.	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.	مؤسسات المجتمع المدني. القطاع الخاص.	2026-2022	بناء قدرات/ تطوير مؤسسات	رفع قدرات المسنين الصحية والاجتماعية والاقتصادية والمعرفية. والمحافظة على البيئة الحياتية العامة للمسن.	عدد الحالات المرتفعة بجودة حياة المسن. عدد الحالات المتدنية بجودة حياة المسن.
التوسع في إنشاء الأندية النهارية لتشمل المحافظات الأربع.	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.	مؤسسات المجتمع المدني. القطاع الخاص.	2026-2024	تطوير مؤسسات	إبقاء المسن ضمن محيط مجتمعه بما يعزز الراحة والاطمئنان النفسي له. حفظ كرامة المسنين من خلال بقائهم في الأحياء السكنية. العمل على استمرار الصلة بين المسنين والمجتمع الخارجي.	عدد الزيادة في الأندية النهارية المخصصة لرعاية الوالدين المستحدثة.
تطوير مكتب خدمات المسنين لرفع جودة حياة المسن.	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.	مؤسسات المجتمع المدني. القطاع الخاص	2026-2022	تطوير مؤسسات	تسهيل طلبات الاستفادة من الخدمات المقدمة من قبل الحكومة للمسنين. توظيف خبرات وقدرات المسنين وتشجيعهم على المساهمة بالعطاء.	عدد البطاقات الصادرة لخدمة المسن المعني بتقديم الدعم للمسن. عدد المسنين الذين ارتفع تقييم جودة الحياة لديهم.

الهدف الفرعي أ: تنفيذ مبادرات ترتقي بالخدمات المقدمة لكبار السن (كبار المواطنين).						
المشاريع	الجهة الرئيسية	الشركاء	الفترة الزمنية	فئة المشروع	أهمية المشروع	المؤشرات
العمل على دراسة توفير السكن الملائم للمسنين، ومساعدتهم في بناء أو ترميم منازلهم لا سيما الفئات محدودة الدخل.	وزارة الإسكان	القطاع الخاص.	2022-2026	تطوير مؤسسات	توحيد توفير الخدمات لجميع المسنين.	زيادة استفادة المسنين من الخدمات والتسهيلات المقدمة في هذا الشأن.

الهدف الثالث: تعزيز وحماية حقوق الطفل.

أ. زيادة المشاريع والمبادرات لتقديم أفضل مستوى من الرعاية للأطفال.

ب. بناء القدرات الخاصة بتنفيذ مواد قانون العدالة الإصلاحية للأطفال وحمايتهم من سوء المعاملة.

الهدف الفرعي أ: زيادة المشاريع والمبادرات لتقديم أفضل مستوى من الرعاية للأطفال						
المشاريع	الجهة الرئيسية	الشركاء	الفترة الزمنية	فئة المشروع	أهمية المشروع	المؤشرات
إعداد التقارير الوطنية الخاصة بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بالطفل التي وقعت عليها المملكة.	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية. وزارة التربية والتعليم.	اللجنة الوطنية للطفولة. الجهات الأخرى المعنية. مؤسسات المجتمع المدني المعنية.	2022-2026	تطوير المؤسسات	العمل على التنسيق لإعداد التقارير ذات العلاقة بالطفل والتفاعل مع التوصيات الصادرة من المنظمات المعنية بحقوق الإنسان.	تقارير المتابعة.
مواءمة التشريعات والسياسات الوطنية مع المواثيق الدولية ذات العلاقة.	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.	هيئة التشريع والرأي القانوني. اللجنة الوطنية للطفولة.	2022-2026	تشريع	تطوير التشريعات ذات الصلة لتوائم بذلك الالتزامات الدولية ذات العلاقة.	التعديلات أو القرارات الصادرة.
رصد ومتابعة الجهات المعنية بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للطفولة بعد تمديد فترة عمل الخطة من 2018 -2022م.	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.	اللجنة الوطنية للطفولة. الجهات الأخرى المعنية. مؤسسات المجتمع المدني المعنية.	2022-2023	بناء قدرات	العمل على استكمال تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية الوطنية للطفولة.	إصدار تقارير رصد الاستراتيجية.
دراسة التوصيات والمقترحات والأبحاث الصادرة من المنظمات المعنية بحقوق الطفل.	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.	اللجنة الوطنية للطفولة. الجهات الأخرى المعنية. مؤسسات المجتمع المدني المعنية.	2022-2026	تطوير مؤسسات	الاستفادة منها بالقدر الذي يمكن، في إطار أفضل الممارسات وأعلى المعايير.	انعكاس ذلك على وضع حقوق الطفل من خلال القوانين المعنية.
دعم المشاريع المعنية بالطفولة وتنمية القدرات والمهارات لدى الأطفال.	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.	تمكين. وزارة التربية والتعليم.	2022-2026	بناء قدرات	توفير برامج ومشاريع عالية المستوى لرعاية الأطفال.	عدد المشاريع التي تم دعمها.

الهدف الفرعي ب: بناء القدرات الخاصة بتنفيذ مواد قانون العدالة الإصلاحية للأطفال وحمايتهم من سوء المعاملة						
المشاريع	الجهة الرئيسية	الشركاء	الفترة الزمنية	فئة المشروع	أهمية المشروع	المؤشرات
تنفيذ ورش ومحاضرات وندوات تعريفية في المدارس والمنظمات الأهلية في المجالات المتعلقة بحماية الحق في الحياة والسلامة الجسدية والنفسية للأطفال.	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية. وزارة التربية والتعليم. برنامج "معاً" لمكافحة العنف والإدمان.	مركز حماية الطفل.	2022-2026	بناء قدرات	تنمية وتعزيز قدرات الأطفال والعاملين في مجال قانون العدالة الإصلاحية.	إحصائيات بعدد ورش العمل وعدد المشاركين من الجهات الحكومية والأهلية.

المحور الرابع: حقوق التضامن.

الهدف الأول: تعزيز الحق في بيئة صحية في إطار تعزيز جهود التنمية المستدامة.

أ. المساهمة في الحد من تأثيرات ظاهرتي تغير المناخ والتلوث البيئي.

ب. الحفاظ على التنوع البيولوجي.

الهدف الفرعي أ: المساهمة في الحد من تأثيرات ظاهرتي تغير المناخ والتلوث البيئي						
المشاريع	الجهة الرئيسية	الشركاء	الفترة الزمنية	فئة المشروع	أهمية المشروع	المؤشرات
العمل على الوصول للحياد الصفري الكربوني بهدف مواجهة التحدي المناخي وحماية البيئة.	المجلس الأعلى للبيئة	هيئة التشريع والرأي القانوني	2026	تشريع	تأكيد الالتزام المحلي والدولي أمام مؤتمر تغير المناخ.	درجة الوصول للحياد الصفري الكربوني على مدى السنوات وصولا للعام 2060م حيث سيتم تخفيض الانبعاثات بنسبة 30% بحلول العام 2035م
دعم المبادرات الدولية في مجال التغير المناخي مثل مبادرة التحالف العالمي للمحيطات.	المجلس الأعلى للبيئة	وزارة الخارجية	2026-2022	تشريع	تشجيع التعاون الدولي للوفاء بالوعود والالتزامات في هذا الشأن.	مدى الالتزام بالمشاريع المنبثقة عن المبادرات وتنفيذها.
دعم المبادرات الإقليمية في مجال التغير المناخي مثل مبادرة الإمارات الاستراتيجية لتحقيق الحياد المناخي ومبادرة المملكة العربية السعودية للشرق الأوسط.	المجلس الأعلى للبيئة	وزارة الخارجية	2026-2022	تشريع	تشجيع التعاون الإقليمي للوفاء بالالتزامات بهذا الصدد.	مدى الالتزام بالمشاريع المنبثقة عن المبادرات وتنفيذها.
التوعية الإعلامية والتعليمية بمخاطر ظاهرة تغير المناخ والتلوث وسبل الحد منها.	المجلس الأعلى للبيئة.	وزارة شؤون الإعلام. وزارة التربية والتعليم.	2026-2022	تطوير مؤسسات	رفع الوعي المجتمعي بمخاطر وتأثيرات ظاهرة تغير المناخ.	عدد ومحتوى الحملات الإعلامية التي سيتم تنفيذها بهذا الشأن. عدد ورش العمل أو التدريبات المدرسية والجامعية التي سيتم تنظيمها.
الهدف الفرعي ب: الحفاظ على التنوع البيولوجي						
المشاريع	الجهة الرئيسية	الشركاء	الفترة الزمنية	فئة المشروع	أهمية المشروع	المؤشرات
العمل على الخطة الوطنية للتكيف مع تغير المناخ.	المجلس الأعلى للبيئة.	وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني.	2026-2022	تشريع	أحد التوصيات التي نص عليها تقرير البلاغ الوطني الثالث، وفاء بالاتفاقيات الدولية.	تدشين الخطة والبرنامج التنفيذي المنبثق عن الخطة، والشروع في الإجراءات التنفيذية.
مضاعفة الأشجار ومضاعفة أربع مرات أشجار القرم.	المجلس الأعلى للبيئة	وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني.	2026-2022	تطوير المؤسسات	الدور البيئي الهام الذي يعمل عليه هذا النوع من الأشجار في البيئة البحرية.	زيادة عدد المحميات الطبيعية الخاصة بهذا النوع من الأشجار.

الهدف الثاني: تعزيز السلام والأمن العالمي.

أ. تدعيم السلام الدولي وتعزيز استخدام الوسائل السلمية.

الهدف الفرعي أ: تدعيم السلام الدولي وتعزيز استخدام الوسائل السلمية						
المشاريع	الجهة الرئيسية	الشركاء	الفترة الزمنية	فئة المشروع	أهمية المشروع	المؤشرات
متابعة تنفيذ الاتفاقيات الداعمة للسلام الدولي.	وزارة الخارجية	مختلف الوزارات المعنية.	2022-2026	تطوير مؤسسات	تعزيز الجهود الداعمة للسلام الدولي.	عدد المشاريع المنفذة المنبثقة عن هذه الاتفاقيات.
تعزيز دور مملكة البحرين الداعم للسلام في مختلف المحافل الإقليمية والدولية.	وزارة الخارجية	أجهزة الأمم المتحدة المعنية.	2022-2026	تطوير مؤسسات	دعم جهود المحافظة على الأمن والسلم الدوليين.	عدد البيانات والمبادرات التي تخص دعم السلام التي تبنتها مملكة البحرين في إطار الأمم المتحدة.
تدريب الدبلوماسيين في وزارة الخارجية على الوسائل السلمية لحل المنازعات كالمفاوضات والتحكيم والوساطة والمساعي الحميدة والنوايا الحسنة.	وزارة الخارجية	أكاديمية محمد بن مبارك آل خليفة للدراسات الدبلوماسية. الجهات المختصة دوليا.	2022-2026	بناء قدرات	تطوير قدرات الدبلوماسيين في وزارة الخارجية في استخدام الوسائل الودية والسلمية لحل المنازعات الدولية.	عدد الدورات. عدد المتدربين سنوياً. التقييم العملي عند التطبيق أثناء الدورات. كفاءة التطبيق عند الممارسة الفعلية.
المساهمة في المبادرات الدولية والإقليمية لمكافحة التطرف.	وزارة الخارجية	مركز الملك حمد للتعايش السلمي.	2022-2026	تطوير مؤسسات/بناء قدرات	تعزيز ودعم جهود مكافحة التطرف.	عدد الاجتماعات والأحداث المتصلة بهذا الشأن.
المساهمة في المبادرات الدولية لنشر ثقافة التسامح والتعايش السلمي بين الثقافات والأديان والشعوب.	وزارة الخارجية	مركز الملك حمد للتعايش السلمي.	2022-2026	تطوير مؤسسات/بناء قدرات	تعزيز ودعم نشر ثقافة التسامح والتعايش السلمي بين الثقافات والإديان والشعوب.	عدد الاجتماعات والأحداث المتصلة بهذا الشأن.
تعزيز الحق في الأمن وفي مكافحة الإرهاب في إطار احترام حقوق الإنسان.	وزارة الداخلية. الأكاديمية الملكية للشرطة.	وزارة الخارجية. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.	2022-2026	تطوير مؤسسات/بناء قدرات	تعزيز جهود الحماية والتصدي ضد المساس بالأمن وضد كل ما من شأنه المساس بحقوق الإنسان.	برامج التدريب. / المشاركة في المبادرات الدولية والإقليمية الداعمة لهذه الجهود. المساهمة في جهود التعاون الدولي للتصدي للجريمة الإرهابية.

الخطة الوطنية لحقوق الإنسان

2026 - 2022

KINGDOM OF BAHRAIN
Government of Bahrain

مملكة البحرين
حكومة مملكة البحرين

الخطة الوطنية لحقوق الإنسان

2026 - 2022

جميع الحقوق محفوظة 2022